النشـــرة
الإخبارية
مـــن أجـــل الـمـعـنـيـيـن بـحـقـوق الإنـســان
مـارس/آذار – أبريل/نيسان 2013 المجلد 43 العدد 002

منظمة العفو الدولية

حان الوقت لإبرام اتفاقية قوية لتجارة الأسلحة

في هذا العدد
من النشرة الإخبارية

صورة الغلاف
رجل يحتج ضد الرئيس المصري، محمد مرسي، ويعرض خراطيش فارغة لرصاصات قال إن شرطة الشغب أطلقتها أثناء اشتباكات على طول جسر القصر العيني، الذي يفضي إلى ميدان التحرير، بالقاهرة. 27 يناير/كانون الثاني 2013.

كفى!
دليل سريع للناشطين من أجل ضمان إبرام «معاهدة لتجارة الأسلحة» لا يخترقها الرصاص، في مارس/آذار. انضموا إلى حملتنا!
الصفحة 4

كفى أجيالاً ضائعة
ناشطون من «الروما» يتحدثون حول كفاحهم ضد التمييز في أوروبا، من أجل إطلاق حملتنا العالمية الجديدة.
الصفحة 8

أضواء وآلات تصوير... ونشاطات
احتفاء بالفن من أجل عمل منظمة العفو مع ممثلين وفنانين وموسيقيين للتوعية بحقوق الإنسان على نطاق العالم بأسره.
الصفحة 10

من «أيام الغضب» إلى النزاع المحتدم
نظرة إلى الخلف على سنتين من الصراع المحتدم في سوريا منذ بدء الانتفاضة، وعلى كلفتها البشرية الباهظة.
الصفحة 14

«لا أستطيع أن أصدق أنه لم يعد هنا»
أُعدم ابن لوبو كافايو ودفن سراً في بيلاروس عقب محاكمة جائرة. تتحدث هنا إلى النشرة الحية عن حياتها وعن نضالها من أجل وضع حد لعقوبة الإعدام.
الصفحة 18

قوة من أجل الحق
كيف يمكن لكتابة الرسائل أن تصبح إحدى أقوى الطرق لمنظمة العفو في حملاتها من أجل التغيير.
الصفحة 21

عندما يكون كل ما تحتاج هو رسالة
«غمرني سيل من الرسائل والبطاقات البريدية.» الكثير من الشكر وصلنا من أشخاص وردت قصصهم في فعاليتنا «أكتبوا من أجل الحقوق»، لكتابة الرسائل في 2012، التي حطمت كل الأرقام.
الصفحة 24

مناشدات عالمية
أكتب رسالة، وغيّر حياة- تجدون هنا كل المعلومات التي تحتاجون للتحرك من أجل أفراد معرضين لخطر انتهاك حقوقهم الإنسانية.
الصفحة 22

في هذا العدد أيضاً
إلق نظرة متعمقة على عمل منظمة العفو في **جدول الأعمال**: مقال متقدم بشأن جنوب السودان (**الصفحتان 2-3**)، و**كشف النقاب عن الحقيقة** فيما يتعلق بعمليات الترحيل السري في أوروبا (**الصفحة 7**)، و**العراق** عقب 10 سنوات من غزو الولايات المتحدة (**الصفحة 20**).

الحصول على النشرة الأخبارية
تتوافر النشرة الإخبارية للتنزيل في الموقع www.amnesty.org/en/stay-informed/enewsletters/the-wire

ويمكن الاشتراك لاستلام ست نسخ في السنة مقابل 15 جنيهاً استرلينياً/24 دولاراً أمريكياً/17 يورو (أو 35 جنيهاً استرلينياً/54 دولاراً أمريكياً/41 يورو للمؤسسات). وتستطيع فروع منظمة العفو الدولية وهياكلها شراء نسخ بأسعار مخفضة. يرجى إرسال رسالة إلكترونية إلينا على العنوان wire.subscribe@amnesty.org أو الاتصال بالهاتف رقم 413 207 44+ 5814/5507.

للانضمام إلى منظمة العفو الدولية يرجى زيارة www.amnesty.org/en/join

صدرت للمرة الأولى في 2013 عن مطبوعات منظمة العفو الدولية www.amnesty.org

© Amnesty International Ltd

رقم الوثيقة: NWS 21/001/2013 Arabic
ISSN: 1472-443X
الطباعة: Sudbury Print Grup, Suffolk, UK

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذه المطبوعة أو تخزينه أو نقله بأية صورة من الصور أو أية وسيلة كانت أو نسخه أو تسجيله أو بخلاف ذلك بدون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

النشرة الإخبارية، برنامج المطبوعات WIRE, Editorial and Publishing Programme, Amnesty International International Secretariat, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

صورة الغلاف:
© REUTERS/Amr Abdallah Dalsh

«أوقف العنف ضد المحتجين، يا مرسي» كان هتاف ناشطي منظمة العفو الدولية عندما زار الرئيس المصري المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل في برلين، 30 يناير/كانون الثاني 2013.
جد المزيد من الموقع amnesty.de/aegyten

© Christian Ditsch/Amnesty International

مرحباً بكم إلى عدد مارس/آذار - أبريل/نيسان من النشرة الإخبارية

النشرة الإخبارية هي المجلة العالمية لحملات منظمة العفو الدولية، وتركز على القضايا الكبيرة التي توحد حركتنا على صعيد العالم بأسره، بأعضائها الذين يربو عددهم على 3.2 مليون من الناشطين.

في الوقت الراهن، نكشف جهودنا من أجل معاهدة عالمية قوية لتجارة الأسلحة (ص 4)، ولإخراج أطفال «الروما» من عزلة الفصول الدراسية التي تفصلهم عن الآخرين، ومن حياة الفقر (ص 8).

ونحتفي بأعمال فنية مدهشة من أجل عمل منظمة العفو لفنانين كبار (الصفحة 10)، وبالإنجاز غير المسبوق لماراثون «أكتبوا من أجل الحقوق» لسنة 2012 لكتابة الرسائل (ص 24). ونلقي نظرة ألم على ما مر به الصراع في سوريا من منعطفات حتى الآن (ص 14).

بادروا بالانضمام إلينا الآن للتحرك من أجل حقوق الإنسان – وبإمكانكم البدء بإرسال مناشدة عالمية من أجل شخص معرض للخطر (ص 22).

جدول الأعمال

أخبار من الفرق والحملات الإقليمية لمنظمة العفو الدولية

© Judith Quax

«رحل ابني مثل جميع الشباب». كان ابن سامية الزواوي، محرز الكيلاني، البالغ من العمر 22 سنة، على متن مركب كان في طريقه من تونس إلى أوروبا في السنة الماضية عندما غرق. وتعكس قصته كيف أن السياسات الأوروبية تضطر المهاجرين إلى سلوك طرق خطيرة إلى أوروبا.

شاهد المزيد من الصور وبادر بالتحرك على الموقع

amnesty.de/aegypten

عروض لفيلم «لا» في المملكة المتحدة

عُرض ضمن سلسلة من العروض الخاصة في أنحاء مختلفة من المملكة المتحدة في فبراير/شباط فيلم بابلو لارين الجديد «لا»، الذي رشح لنيل جائزة «الأوسكار»، ويتحدث عن موظف تنفيذي في مجال الإعلان جرت الاستعانة به في حملة 1988 السياسية لهزيمة دكتاتور شيلي، أوغستو بينوشيه. وكان متطوعو منظمة العفو حاضرين أثناء العروض لتقديم المعلومات وجمع التواقيع من الراغبين في الانضمام لعضوية المنظمة.

وزار غايل غارثيا بيرنال، الذي يشارك في بطولة الفيلم، فرع المملكة المتحدة لمنظمة العفو في يناير/كانون الثاني وأجرت صحيفة «الابزيرفر» مقابلة معه حول الفيلم، وحول دعمه لمنظمة العفو.

www.amnesty.org.uk/chile

إحصل على قميص قطني يحمل علامة «مقهى هارد روك»/U2 لدعم حقوق الإنسان

ائتلف فريق موسيقى الروك «يو2» مع «هارد روك كافيه» مع «إيدون لايف» لإنتاج قميص قطني يدعم عملنا من أجل حقوق الإنسان. وستذهب 15% من عائدات القميص القطني ذي الطبعة الخاصة في «السلسلة 30 من تواقيع يو2» إلى منظمة العفو الدولية. لشراء قميصك، قم بزيارة

bit.ly/Us-t-shirt

«الروما» بالأرقام

يعيش ما بين
10 ملايين و12 مليوناً
من «الروما» في أوروبا

ويعيش
9 من كل 10 أشخاص
من «الروما» في
الاتحاد الأوروبي تحت خط الفقر*

(*المصدر: وكالة الحقوق الأساسية/دراسة مسحية «لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي» أجريت في 11 من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي).

ويقول «البنك الدولي» إن عدد أطفال «الروما» الذين يعزلون في فصول دراسية منفصلة قد **تضاعف** خلال جيل واحد.

التحرك من أجل «الروما»

زار ناشطون من أعضاء الفرع النمساوي لمنظمة العفو رومانيا في ديسمبر/كانون الأول لتقديم الدعم لتحرك من يومين نظمته المنظمات غير الحكومية المحلية ضد الإخلاء القسري لتجمع «الروما» في كلوج- نابوكا. إذ جرى إخلاء 76 عائلة، معظمها من «الروما»، من منازلها في شارع كوستيل، بوسط المدينة، في ديسمبر/كانون الأول 2010. ومنذ ذلك الوقت، تعيش 40 عائلة في سكن غير كاف قدمته البلدية، على بعد 10 كيلومترات من المدينة، بجوار مكب للنفايات. وتعيش العائلات المتبقية في ملاجئ أقيمت كيفما اتفق في الموقع نفسه. ولا يحظى التجمع إلا بقسط محدود من الخدمات.

بادروا بالتحرك من أجل مجتمع «الروما» على

bit.ly/cluj-roma

«نحن لا نستسلم لأن أناساً عديدين يقفون إلى جانبنا في كفاحنا من أجل العدالة».

كلاوديا ليندا غريتا،
ناشطة من «الروما»
في كلوج-نابوكا، برومانيا

حملة «فن من أجل التحرك» لوضع حد لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية

استضافت حملة منظمة العفو الدولية «فن من أجل التحرك» لوضع حد لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث) الفعالية الرئيسية لجولتها الأوروبية في بروكسيل، في 27 فبراير/شباط. وجمعت الحملة، التي يشرف على تنظيمها الفرع الأيرلندي لمنظمة العفو، فنانين ومصممين من مختلف أنحاء العالم بغرض التوعية والتأثير على صنّاع القرار في الاتحاد الأوربي بشأن ختان الإناث.

ووقّع ما يربو على 42,000 من الناشطين على بتلات زهور خاصة بالحملة، وتحولت 8,000 بتلة إلى أعمال فنية وتصاميم عرضت في عدة مدن أوروبية.

زوروا endfgm.eu.

ورشات عمل للتربية على حقوق الإنسان

في ديسمبر/كانون الأول 2012، شارك ناشطون شباب من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ورشة عمل في المغرب نظمها «المركز الدولي للتربية على حقوق الإنسان». ودعم الفرع المغربي لمنظمة العفو ومكتب المنظمة الإقليمي في بيروت الفعالية، التي هدفت إلى التعلم من الناشطين حول عملهم في الإقليم وإقامة علاقات التعاون فيما بينهم.

لمزيد من المعلومات حول «المركز الدولي للتربية على حقوق الإنسان» وورشة العمل هذه، يرجى زيارة: www.amnesty.no/ihrec

لا يزال طالبو اللجوء يعانون من سوء المعاملة

عشية قرار الحكومة الأسترالية في 2012 بإعادة فرض الاعتقال وإجراء معاملات طالبي اللجوء بعيداً عن الشواطئ الأسترالية، زار الفرع الأسترالي لمنظمة العفو جزيرة ناورو في نوفمبر/تشرين الثاني لتقييم الظروف التي يواجهها طالبو اللجوء هناك.

ووجد باحثو منظمة العفو أمامهم مرافق غير مناسبة وسيئة التجهيز بصورة مريعة، حيث يحتجز الرجال في أماكن شديدة الاكتظاظ، بينما يتسرب المطر من الخيام. ويعاني من يقيمون فيها من الإعياء الجسدي والنفسي. ومن المقرر أن يقوم باحثو منظمة العفو بزيارة إلى جزيرة مانوس، في مارس/آذار، لاستعراض ظروف العائلات والأطفال المحتجزين هناك.

جد المزيد في الموقع: http://bit.ly/asylum-nauru، ووقع مناشدة الفرع الأسترالي لمنظمة العفو الداعية إلى معاملة طالبي اللجوء معاملة نزيهة: http://bit.ly/nauru-petition

إطلاق حملة «إنه جسدي، إنها حقوقي»

أن تكون قادراً على اتخاذ قراراتك بنفسك بشأن جسدك وحياتك حق أساسي. وعلى الرغم من الالتزامات التي قطعت قبل نحو 20 سنة في «المؤتمر الدولي للسكان والتنمية»، ما برح العديد من شبان العالم، البالغ عددهم 1.8 بليون إنسان، يكافحون من أجل الحصول على المعلومات وعلى التربية الجنسية والخدمات الصحية الجنسية والإنجابية التي يحتاجون إليها.

وتدعو حملة منظمة العفو الجديدة قادة العالم إلى حماية الحقوق الجنسية والإنجابية للجيلين الحالي والقادم.

جد المزيد وبادر بالتحرك على الموقع: amnesty.org/mybodymyrights وانضم إلى النقاش على: #mybodymyrights

جولة لمنظمة العفو مع فرقة «كولدبليه»

انضم موظفون ومتطوعون من فرعي أستراليا ونيوزيلندا لمنظمة العفو إلى فرقة الروك «كولدبليه» في فعاليات جولتها «مايلو كسيلوتو» خلال نوفمبر/تشرين الثاني. وشارك ما يربو على 7,940 من معجبي الفرقة في تحرك بشأن حالات شملها تحرك «أكتبوا من أجل الحقوق» دعماً لحرية التعبير. ودعمت الفرقة الحملة بنشاط عبر «تويتر»، حيث يتابعها نحو 9.5 من المعجبين.

اطّلع على آخر التطورات لاحداث مماثلة من الموقع: www.facebook.com/ArtforAmnesty

ملاحظات من الميدان

لن ننساكم: العودة إلى جنوب السودان

بقلم أليكس نيفي، الأمين العام للفرع الكندي لمنظمة العفو، وخيرونيسا ضالا، الباحثة بشأن جنوب السودان

© Amnesty International

أليكس نيفه
وخيرونيسيا ضالا

مضت تسعة أشهر منذ زيارتنا لمخيم ييدا للاجئين، في جنوب السودان (أنظر «النشرة الإخبارية»، يوليو/تموز-أغسطس/آب 2012). وقد تضخم حجم المخيم ثلاث مرات، حيث كان يضم 20,000 لاجئ، في أبريل/نيسان 2012، بينما وصل عددهم في يناير/كانون الثاني 2013 إلى 60,000. وكانت أعداد الواصلين الجدد تتزايد مع موسم الأمطار التي لم تتوقف، حيث بلغ معدل من يصلون أسبوعياً إلى 1,000 لاجئ جديد.

لقد تغير المكان كثيراً. فازدحم السوق. وثمة بناء للبيوت في كل مكان: ليس فسحب لأكواخ من العشب الجاف، وإنما منازل من اللبن الصلب أيضاً. وبدا المزاج العام أكثر هدوءاً. ولكن هناك الكثير مما لم يتغير أيضاً. إذ أخبرنا عدة لاجئين حكايات تشبه إلى حد كبير، وبما يبعث على اليأس، ما سمعناه في السنة الماضية. فما برح الناس يفرون عبر الحدود لينجوا من الصراع المستمر بين «القوات المسلحة السودانية» و«الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال» في ولاية جنوب كردفان.

ولا تزال طائرات سلاح الجو السوداني تقصف بصورة عشوائية. وسرد بعضهم أسماء أقارب وجيران – بعضهم لم يزد عمره عن سنة واحدة- ممن قتلوا أو أصيبوا إصابات بليغة نتيجة للقصف.

والجميع تحدثوا لنا عما يتسبب به الجوع من خسائر في الأرواح. فقد دمر القصف الجوي مخازن الغذاء، وأتلف الحقول، وجعل من العمل الزراعي وجني المحاصيل أمراً مستحيلاً. وتساور «المفوضية العليا للاجئين» التابعة للأمم المتحدة بواعث قلق جدية من أن مخيم ييدا قريب إلى حد خطر من الحدود، ومن طريق استراتيجي. وفي السنة الماضية، بنت المفوضية 9,000 خيمة جديدة في نيل، وهو مخيم يبعد مسافة ساعتين إلى الجنوب. ولكن لأن نيل عرضة للفيضانات في موسم الأمطار، ولأسباب أخرى، اختار اللاجئون في ييدا البقاء في مكانهم.

إذ أصر عديدون منهم مجدداً على عدم الانتقال. فقد أصبحوا يشعرون بالاستقرار في ييدا، ويخشون أن يكون المخيم الجديد المقترح قريباً كثيراً من الجيش السوداني. إحدى النساء قالت: «كيف يمكن للاجئين اختيار أن يصبحوا أقرب إلى عدوهم؟» بينما أخبرنا آخرون أنهم يفضلون العودة إلى ديارهم على الانتقال. فهذا بوضوح ليس هو الحل.

منقولة عن مدونة نشرت في «النشرة الحية» بعنوان «من الخطر البقاء، ومن الخطر الانتقال». إقرأ المدونة ومواد أخرى من: livewire.amnesty.org

رسائل

هل ترغب في رؤية آرائك وتعليقاتك منشورة في «جدول الأعمال»؟ إبعث بها إلى البريد الإلكتروني: youwire@amnesty.org

نُصب لقبور أقامتها منظمة العفو الدولية في نيويورك، بالولايات المتحدة الأمريكية، خلال مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة الأسلحة في يوليو/تموز 2012، بغرض التوعية بالآثار المترتبة على التجارة غير المنظمة بالأسلحة.

كفى!

حان الوقت لإبرام اتفاقية قوية لتجارة الأسلحة

© Control Arms – Andrew Kelly

يشد ناشطون من شتى أنحاء العالم الرحال نحو صنع التاريخ في مارس/آذار، عندما يعقد في نيويورك، بالولايات المتحدة الأمريكية، مؤتمر الأمم المتحدة الختامي لمعاهدة عالمية لتجارة الأسلحة. وسندفع بالأمور ليتم التوصل إلى معاهدة لا يخترقها الرصاص، حتى لا تصل الأسلحة إلى الأيدي التي يمكن أن تسيء استعمالها، ونحول دون استمرار تدمير حياة البشر. وفيما يلي نظرة سريعة على حملتنا وعلى السبل التي يمكن أن تسهموا بها لصنع التاريخ هذه السنة.

© Amnesty International

نشطاء يدعون إلى إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، الهند، 2008.

دليل تخطيطي لدقيقة واحدة لمعاهدة تجارة الأسلحة

جدول الأعمال؟

لم يتفق عليه بصورة نهائية – ولكنه يتعلق بما ينبغي أن يكون عليه مؤتمر الأمم المتحدة في مارس/آذار. إن سندفع نحو التوصل إلى معاهدة عالمية قوية تتكفل بتنظيم جميع الأسلحة والذخائر والمعدات الأخرى التي تستخدمها القوات العسكرية لإنفاذ القانون. وينبغي أن تغطي التجارة الدولية بالأسلحة وعمليات نقل الأسلحة ما بين الحكومات، وكذلك أعمال السمسرة والنقل والتمويل المتعلقة بالأسلحة.

سبب أهميتها؟

لأنها سوف تساعد على حماية البشر من انتهاكات حقوق الإنسان. فكل سنة، تسهم عمليات نقل الأسلحة اللامسؤولة، وما يترتب على استخدام الأسلحة من انتهاكات، في قتل واغتصاب وجرح وتشريد ملايين البشر. ونريد أن تتضمن المعاهدة «قاعدة ذهبية» توقف نقل الأسلحة من بلد إلى آخر إذا ما كان هناك خطر بأن تستخدم هذه الأسلحة في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

كيف ولدت الفكرة؟

من خلال قوة الأنشطة والناشطين! فطيلة 20 سنة، عملنا جنباً إلى جنب مع شركائنا كي يحدث هذا. إن استثمر آلاف الأشخاص في شتى أرجاء العالم وقتهم وطاقاتهم وقدراتهم الإبداعية لكي يغيروا بصورة جذرية القواعد التي تحكم سبل الاتجار بالأسلحة – سواء منها البنادق والمدافع، أم المقاتلات النفاثة، أم الذخائر – على نطاق العالم بأسره. وقد عقدنا محادثات ومؤتمرات، وكتبنا آلاف الصفحات التي تعج بالحقائق والأرقام المهمة، لإقناع الدول بأن تدعمنا، وعقدنا الفعاليات المؤثرة وصرخنا من فوق سطوح المنازل لنظهر للعالم أنه يمكن لمعاهدة عالمية لتجارة الأسلحة أن تساعد حقاً على حقن الدماء وحماية البشر.

ماذا أستطيع أن أفعل للمساعدة على أن يتحقق هذا؟

التحق بنا! فأسبوعنا العالمي للتحرك يستمر من 11-18 مارس/آذار.

سنقوم بكتابة رسائل للحكومات، لسفارات الولايات المتحدة والرئيس أوباما، ونقوم بفعاليات حيوية ونستخدم وسائط الاتصال الاجتماعي للدفع نحو إبرام أشد المعاهدات الممكنة صرامة. وللانخراط في ذلك، اتصلوا بمكتب منظمة العفو الوطني في بلدكم، أو زوروا موقعنا الإلكتروني على: bit.ly/control-arms

عشر حقائق قاتلة حول معاهدة تجارة الأسلحة

1 اندلع 131 نزاعاً مسلحاً، أو ظل مشتعلاً، ما بين 1989 و2010.

2 ما بين 794,000 و 1,225,000 شخص قتلوا نتيجة للمعارك التي خيضت في النزاعات المسلحة المذكورة.

3 يفارق الحياة ما لا يقل عن 200,000 شخص سنوياً، في المعدل، كنتيجة غير مباشرة للنزاعات المسلحة.

4 كانت أكثر نزاعات العالم إزهاقاً للأرواح (بحسب إجمالي الوفيات المباشرة) في أفغانستان (21 سنة)، وإثيوبيا (21 سنة)، وإريتريا (16 سنة)، وسري لانكا (19 سنة)، وأنغولا (21 سنة)، والسودان (22 سنة). وتعادل مجتمعة 54% من التقديرات المشار إليها أعلاه، والبالغة 1,115,000 وفاة.

5 الأطراف المشاركة في النزاعات المسلحة في ما لا يقل عن 14 بلداً استخدمت الأطفال أو قتلتهم أو بترت أطرافهم، و/أو ارتكبت جرائم اغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي ضدهم.

© REUTERS/Stephanie Hancock

فتيات لاجئات يحملن رسومات تصور هجمات الجنجويد، شرق تشاد، أغسطس/آب 2007.

6 نزح نحو 43,300,000 شخص قسراً عن ديارهم على نطاق العالم بأسره، بسبب النزاعات المسلحة والاضطهاد في نهاية 2010.

7 استخدمت الأسلحة النارية في 42 **بالمائة** من جرائم القتل في العالم المرتكبة على أيدي أفراد وعصابات إجرام.

8 أعلى نسبة في العالم لجرائم القتل التي يرتكبها أفراد وعصابات إجرام باستخدام الأسلحة النارية بحسب الأقاليم، موجودة في **أمريكا الجنوبية**، تليها دول منطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى ودول الشمال الأمريكي وجنوب شرق آسيا وجنوب أوروبا وأفريقيا.

9 تنشر 35 دولة فقط تقارير حول عمليات نقل الأسلحة التي تقوم بها على الصعيد الدولي، ولا توفر بيانات حول ما يسلّم فعلياً منها سوى 25 دولة.

10 في 2010، بلغ إجمالي قيمة عمليات النقل الدولية للأسلحة التقليدية على نطاق العالم بأسره قرابة **72 مليار دولار أمريكي**.

المصادر: الأمم المتحدة، ترانس آرمز، برنامج «أبسالا» لبيانات النزاعات، إعلان جنيف.

© REUTERS/Eric Gaillard

© Amnesty International

يمين: إمراة تبدو من خلال ثقب رصاصة في مركبة يعتقد أنها كانت لمتمردين إسلاميين ودمرت أثناء ضربات جوية قامت بها الطائرات الفرنسية في مدينة ديابلي، بمالي، المحررة حديثاً، 24 يناير/كانون الثاني 2013.

فوق: ناشطون من الفرع المكسيكي لمنظمة العفو الدولية يركنون دبابة صفراء مصنوعة منزلياً خارج سفارة الولايات المتحدة في مدينة المكسيك بغية ممارسة الضغوط على الولايات المتحدة الأمريكية أثناء مفاوضات معاهدة تجارة الأسلحة في الأمم المتحدة، يوليو/تموز 2012.

الدول الخمس الأكثر اتجاراً بالأسلحة

روسيا

تُعتبر روسيا ثاني أكبر دولة مصدرة للأسلحة في العالم من حيث قيمة الصادرات، وسيكون لها تأثير رئيسي في المفاوضات بشأن معاهدة تجارة الأسلحة.

البلدان المتلقية

الهند، سوريا، الجزائر، ميانمار، فنزويلا، السودان والعديد من الدول الافريقية. بيد أن صناعة الأسلحة الروسية قد تخلفت في التكنولوجيا الرئيسية، وتسعى إلى إيجاد شركاء متطورين وأسواق جديدة للعديد من المنتجات.

عمليات نقل الأسلحة بصورة غير مسؤولة

يُعتقد أن 10 بالمئة من مجمل صادرات الأسلحة الروسية تذهب إلى سوريا، مما يجعلها أكبر مزوّد للأسلحة إلى هذا البلد. وتشمل عمليات نقل الأسلحة صواريخ مضادة للدبابات وطائرات نفاثة مقاتلة من طراز «ميغ». ولا تزال روسيا تزود السودان بطائرات مروحية حربية، حيث استُخدمت في الهجوم على المدنيين في دارفور وجنوب كردفان.

الصين

تتكفل بنحو 3 بالمئة من مجموع التجارة العالمية بالأسلحة التقليدية.

البلدان المتلقية

غالباً الدول النامية صاحبة السجلات السيئة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الجزائر وأنغولا وبنغلاديش وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا ومصر وإندونيسيا وإيران والأردن وكينيا وليبيا وميانمار وباكستان وسري لنكا والسودان وزمبابوي.

عمليات نقل الأسلحة بصورة غير مسؤولة

قامت بتزويد السودان بذخائر الأسلحة الصغيرة، التي استُخدمت في دارفور على أيدي قوات الأمن والمليشيات المدعومة من الحكومة. وأرسلت الصين صواريخ وألغاماً مضادة للعربات إلى ليبيا إبان حكم العقيد معمر القذافي. كما زوّدت زمبابوي بالذخيرة والقنابل التي تقذفها الصواريخ وقنابل الهاون وقواعد إطلاق الهاون.

فرنسا

تحتل فرنسا المرتبة الثالثة عالمياً بثبات من حيث قيمة صادرات الأسلحة التقليدية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

البلدان المتلقية

سنغافورة، الإمارات العربية المتحدة، اليونان، الشركاء الآخرون في حلف الناتو، بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبلدان الفرانكوفونية. وفي الآونة الأخيرة، بدأت فرنسا وروسيا عمليات تعاون في مجالي الدفاع والمعدات البحرية.

عمليات نقل الأسلحة بصورة غير مسؤولة

استمرت فرنسا في إرسال أسلحة إلى بلدان يحتمل أن تستخدم فيها تلك الأسلحة لارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما فيها ليبيا في عهد العقيد القذافي ومصر وسوريا في الفترة بين عام 2005 وعام 2009.

المملكة المتحدة

احتلت المملكة المتحدة المرتبة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة، من حيث القيمة السنوية لصادرات الأسلحة التقليدية.

البلدان المتلقية

الولايات المتحدة والهند والسعودية وجنوب أفريقيا والشركاء الآخرين في حلف الناتو. كما أن المملكة المتحدة تُعتبر المصدّر الرئيسي إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى بلدان الساحل والصحراء في أفريقيا.

عمليات نقل الأسلحة بصورة غير مسؤولة

تؤيد المملكة المتحدة بوجه عام وضع معايير صارمة لعمليات نقل الأسلحة، ولكنها أرسلت أسلحة إلى بلدان ثمة خطر حقيقي من إمكانية استخدامها لارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما فيها سري لنكا. وتجري حالياً مراجعة التشريعات الوطنية في المملكة المتحدة عقب ظهور أدلة على أن الأخيرة زوّدت ليبيا في عهد القذافي بالأسلحة الصغيرة والذخائر والعتاد وتجهيزات العربات المدرعة، بالإضافة إلى تزويد البحرين بالأسلحة الصغيرة وتزويد اليمن بالمعدات التي يستعملها الموظفون المكلفون بتنفيذ القوانين.

الولايات المتحدة الأمريكية

تحتل الولايات المتحدة الأمريكية، حتى الآن، المرتبة الأولى بين الدول المصدّرة للأسلحة في العالم، حيث تُقدر قيمة عمليات نقل الأسلحة التقليدية من طرفها بنحو 30 بالمئة من إجمالي قيمة صادرات الأسلحة في العالم. ولذلك فإن موقفها من معاهدة تجارة الأسلحة يعتبر أساسياً.

البلدان المتلقية

تزوّد الولايات المتحدة ما يربو على 170 بلداً بالأسلحة. وقد وضعت قيوداً على إرسال الأسلحة إلى كل من ميانمار والصين وسري لنكا وزمبابوي، بالإضافة إلى بلدان خاضعة لقرارات حظر من جانب الأمم المتحدة. بيد أنها أرسلت أسلحة إلى بلدان أخرى، من قبيل البحرين ومصر واليمن، حيث يوجد خطر حقيقي من إمكانية استخدام تلك الأسلحة لارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

عمليات نقل الأسلحة بصورة غير مسؤولة

الولايات المتحدة الأمريكية هي المزود الرئيسي لمصر بالأسلحة، فهي تبيعها الأسلحة الصغيرة والذخائر والعناصر الكيميائية للسيطرة على أعمال الشغب، رغم حملات القمع العنيفة للمحتجين. كما زوّدت الولايات المتحدة اليمن بالأسلحة الصغيرة والعناصر الكيميائية والعربات المدرعة، وزوّدت البحرين بالأسلحة الصغيرة. وتزوّد قوات الأمن الكولومبية بالأسلحة والمساعدات العسكرية والتدريب العسكري على الرغم من انتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان.

اطلع على المزيد في تقريرنا الموجز، القوى الرئيسية التي تؤجج الأعمال العدائية، الصادر في 12 مارس/آذار. قوموا بزيارة: bit.ly/control-arms.

نحن نميط اللثام عن الحقيقة حول عمليات الترحيل السري في أوروبا

ساعد نشطاء منظمة العفو الدولية في الدفع نحو إصدار حكم تاريخي ضد مقدونيا لتواطئها مع الولايات المتحدة الأمريكية في اختطاف وتعذيب أشخاص اشتبه بأنهم إرهابيون.

بدأت قصة خالد المصري الغريبة والمؤلمة في عام 2003. إذ ، ألقي القبض على الرجل الألماني الجنسية خلال زيارة قام بها إلى مقدونيا في ديسمبر/كانون الأول، واحتجز تحت الحراسة المسلحة لمدة 23 يوماً، واستجوب مراراً وتكراراً. وحرم من أي اتصال مع زوجته أو أسرته أو محاميه.

ثم سلم بعدها إلى وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (السي آي أيه)، ورحّل إلى مركز احتجاز سري في أفغانستان. وقبل أن يرحّل من مقدونيا، تعرض للضرب في مطار سكوبيي ومزقت ملابسه وأدخلت أداة في فتحة شرجه، وأجبر على ارتداء ملابس لا تسمح بالتبول.

وعندما حطت به الطائرة في أفغانستان، تعرض للتعذيب والحجز في ظروف غير إنسانية لأكثر من أربعة أشهر، وفي عزلة تامة. وأخيراً، رحل جواً إلى ألبانيا وأفرج عنه دون توجيه تهمة إليه في 28 مايو/أيار 2004. محاميه ، مانفريد جنجيديك، وصف حالته بعد ذلك بالقول إنه كان يشعر «بالاضطراب وخيبة الأمل والمهانة والمرارة».

الحقيقة المروعة

مصير خالد المصري ليس من الأمور غير المألوفة. فالولايات المتحدة الأمريكية قد قبضت على مئات من المشتبه في أنهم إرهابيون بين عامي 2002 و 2006، ورحلتهم جواً إلى بلدان ثالثة لاستجوابهم في معتقلاتها. وهذه الممارسة أصبحت تعرف باسم «عمليات الترحيل السري الاستثنائي».

والحقيقة المروعة لعمليات الترحيل السري قد دفعت النشطاء في جميع أنحاء العالم للنضال بلا كلل من أجل تحقيق العدالة لخالد المصري وغيره من ضحايا عمليات الترحيل السري الاستثنائي. بينما تدخلت منظمة العفو الدولية للدفاع عنه أمام «المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، جنباً إلى جنب مع شركائنا، وتوجهت إلى سلطات الولايات المتحدة والسلطات الأوروبية.

ثغرة في الجدار

حدث اختراق تاريخي في ديسمبر/كانون الأول 2012. إذ وجدت المحكمة مقدونيا مسؤولة عن الاحتجاز غير القانوني لخالد المصري على الأراضي المقدونية وتعذيبه وإساءة معاملته؛ وعن اختفائه القسري؛ وعن نقله إلى أماكن أخرى حيث عانى المزيد من إساءة المعاملة.

وهذه هي المرة الأولى التي تصدر فيها المحكمة حكماً ضد دولة أوروبية لمشاركتها في عمليات الترحيل والاحتجاز السري. وقال محاميه الأول، المدير التنفيذي «لمبادرة عدالة المجتمع المفتوح»، جيمس أ. جولدستون: «إن هذا الحكم هو انتصار شخصي لخالد المصري، الذي واجه جداراً من الصمت في الولايات المتحدة وأوروبا حول ما حدث له لمدة تسع سنوات».

وأضاف: «هو أيضاً أوضح أشكال الإدانة الممكنة، من قبل المحكمة الرائدة لحقوق الإنسان في العالم، للتجاوزات غير المشروعة المرتبطة بحملة السي آي أيه، بعد 9/11 ضد القاعدة، والتواطؤ الأوروبي في تلك التجاوزات».

وفي انتصار آخر لحملة منظمة العفو الدولية «فلنكشف الحقيقة»، أدان البرلمان الأوروبي مؤخراً العديد من البلدان في أوروبا لعدم التحقيق على نحو كاف في دورها في عمليات الترحيل والاعتقال السري لوكالة الاستخبارات المركزية. إذ قدنا حملة لسنوات، وطوال عام 2012، لممارسة الضغط على البرلمان الأوروبي كي يبعث برسالة قوية إلى الحكومات الأوروبية. وفي سبتمبر/أيلول 2012، سلمنا عريضة حملت 8,000 توقيع لرئيس البرلمان الأوروبي.

وعقدنا حلقة نقاش أيضاً مع المعتقل السابق في غوانتنامو، مراد كورناز ، الذي وصف التعذيب الذي عاناه هناك قائلاً: «عُلقت مقيداً بالسلاسل لمدة خمسة أيام. وكل بضع ساعات كان يأتي المحقق ليستجوبني. استخدموا ضدي الصدمات الكهربائية. ووضعوا رأسي في دلو مملوء بالماء وضربوا معدتي في نفس الوقت بحيث كان علي استنشاق كل تلك المياه».

سابقة هامة

تمثل هذه التطورات الأخيرة انتصارات هامة للنشطاء في جميع أنحاء العالم. وهي سابقة ذات مغزى لتقديم الدول الأخرى إلى ساحة العدالة. وفي هذا السياق، قالت خبيرة منظمة العفو الدولية في مكافحة الإرهاب، جوليا هول: «مقدونيا ليست وحدها. تواطأ العديد من الحكومات الأوروبية الأخرى مع الولايات المتحدة الأمريكية في اختطاف الناس وترحيلهم واختفائهم قسراً وتعذيبهم وإساءة معاملتهم، أثناء عمليات الترحيل السري. وثمة ضرورة للقيام بالكثير لضمان المساءلة عبر أوروبا».

اطلع على المزيد من المعلومات حول عمل منظمة العفو الدولية في عمليات الترحيل السري من الموقع: unlockthetruth.org

© Mugur Vărzariu

لا مزيد من الأجيال الضائعة

وقف التمييز ضد الغجر في أوروبا

في 4 أبريل/نيسان ، تطلق منظمة العفو الدولية، حملة عالمية جديدة لوقف التمييز ضد الغجر عبر أوروبا. سوف نقوم بإعداد فصول دراسية منفصلة ومستوطنة للغجر خارج البرلمان الأوروبي في بروكسل، بلجيكا، في 8 أبريل/نيسان، وحث الاتحاد الأوروبي وجميع أعضائه على لقيام بدورهم. وفي الوقت نفسه، تحدثت «النشرة الإخبارية» لأربعة من نشطاء الغجر حول كيف يمكن أن تدمر العنصرية والتفرقة حياة الناس، ولحثهم أيضاً على النضال من أجل حقوقهم الإنسانية.

© Laurent Ziegler

مكافحة عمليات الإخلاء القسري:

«لا يمكن أن أستسلم»

أخليت كلوديا كريتا ومجتمعها قسراً من كلوج نابوكا، برومانيا، في ديسمبر/كانون الأول 2010، وأعيد توطينهم في ضواحي المدينة، بجوار مكب نفايات البلدية. وأدرجنا القصة في تحرك 2012 لكتابة الرسائل من أجل حقوق الإنسان. كلوديا وغيرها من النشطاء ينشطون الآن في حملة مع منظمة العفو الدولية من أجل العودة إلى المدينة والحق في السكن اللائق.

«طبع يوم الإخلاء بقية حياتي ببصماته. ومنذ ذلك الحين، حارينا بغية أن نبين للناس أننا ينبغي أن نتمتع بالحقوق القانونية نفسها، كأي شخص آخر. أريد أن أظهر للعالم كله أننا لن نستسلم، حتى لو كان لدينا لون جلد داكن. لا يهم – فنحن جميعاً بشر. أنا لا أريد لأطفالنا قضاء طفولتهم في الجحيم.

«أريد أن يدرك الناس أننا أناس عاديون: نرسل أطفالنا إلى المدارس، ونذهب إلى العمل، يذهب أطفالنا إلى رياض الأطفال. يمكننا القيام بأشياء طبيعية مثل أي مجموعة عرقية أخرى. فنحن بشر.

«كان للذهاب إلى وارسو مع منظمة العفو الدولية تأثير كبير علي. أطلعني صبي يبلغ من العمر 10 سنوات على رسالة كتبها لنا. وأثرت بي بعمق. الآن نشعر أننا لسنا وحدنا. كل رسالة تبين أن هناك آخرين يقاتلون إلى جانبنا. عندما أرى هذا العدد الكبير من الرسائل المشجعة، لا يمكن أن أستسلم. حتى الموت لن يوقفني. وسوف أترك شخصاً في مكاني ليواصل النضال.

«عندما انضمت رومانيا إلى الاتحاد الأوروبي، شمل ذلك الغجر والمجريين واليهود وجميع المجموعات العرقية الأخرى التي تعيش هنا. ولذا فحتى نحن جزء من الاتحاد الأوروبي. وإذا كان الاتحاد الأوروبي يرى التمييز في بلدنا، ينبغي عليه التحرك».

انضموا إلى حملتنا!

قوموا بزيارة الموقع amnesty.org/roma في أبريل/نيسان

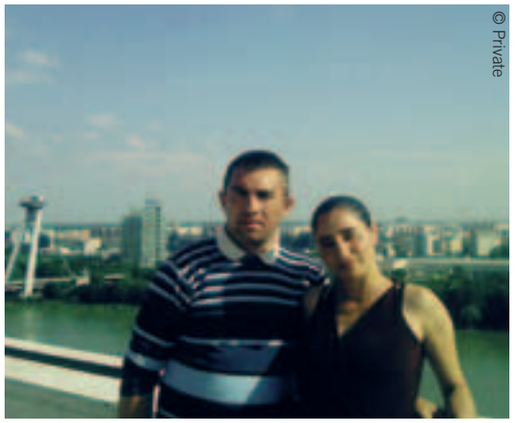
© Private

القتال ضد التعليم المنفصل:

«منحتمونا ما يكفي من القوة»

يعيش بيتر ومارسيلا في ليفوكا، بسلوفاكيا. وبدعم من منظمة العفو الدولية، انتصرا مؤخراً في معركتهما ضد عزل أبنائهما في فصول دراسية مخصصة للغجر فقط، على الرغم من أن هذه الممارسة لا تزال مستمرة.

بيتر: «أشعر بأنني سلوفاكي، لكنني غجري. لا أرغب في أن أصنف كغجري أو نوري. انتمي إلى المجتمع وكذلك أولادي. سيحظون بمستقبل أفضل. بحضورهم فصول مختلطة، تتاح لهم المزيد من الفرص، ويصبح لديهم مقاربة مختلفة للمدرسة. وآمل أن التغيير سيأتي. يتعين إلغاء الفصول الدراسية المنفصلة. إنه لأمر جيد أن يقرأ الناس عن هذا الموضوع. ما لم نتحدث عن هذه القضية، فلن يتغير شيء أو يجري حلها. لذا، كان العمل مع منظمة العفو الدولية جيداً بالتأكيد، لأنه في ليفوكا، وفي أماكن أخرى، الأمور تغيرت الآن».

مارسيلا: «لقد حاربت، لا من أجل أولادي فحسب، بل أيضاً من أجل جميع الأطفال. سأكون في غاية السعادة إذا ما ألغت وزارة التعليم جميع المدارس والفصول المنفصلة. وأود أن يقاتل الآباء الآخرون، كما فعلت إلى جانب زوجي. العمل مع منظمة العفو الدولية أعطاني الكثير من القوة والطاقة. لو لم تكونوا معنا لما عرفت من أين أبدأ. لقد كانت تجربة كبيرة بالنسبة لي. منحتمونا ما يكفي من القوة للمضي قدماً في كفاحنا».

الصفحة المقابلة: أطفال يلعبون في باتا رات، وهو معزل لطائفة الروما في كلوج نابوكا، برومانيا. وأقام هؤلاء بيوتهم هناك في ديسمبر/كانون الأول 2010 عقب إخلاءهم قسراً من مستوطنة أخرى في وسط المدينة.

© UN BIH CO

مكافحة التمييز:

«شعرت بالغضب»

ريتا اسحاق امرأة غجرية من المجر. وهي الآن خبيرة الأمم المتحدة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات.

«اسم عائلة أمي أوسارس، اسم غجري تقليدي. طوال حياتي، عندما كان ينبغي علي إعطاء اسم أمي لغايات إصدار وثائقي الرسمية، كان من الواضح دائماً أنني أنتمي إلى طائفة الغجر.

«وعندما كنت طالبة وأعمل بدوام جزئي كمنظمة فعاليات، فصلت فجأة دون إبداء الأسباب. سمعت أن رئيسي اكتشف أن والدتي غجرية، وأنه لا يمكن أن تكون ممثلة الشركة غجرية. ولا يهم أنني في كلية الحقوق، وأني أتحدث لغتين بطلاقة، وفتاة نظيفة، مهذبة؛ وكان الشيء الوحيد الذي يهم أن والدتي كانت من أصل غجري.

«شعرت بالغضب، وانضممت إلى «المركز الأوروبي لحقوق الغجر». وأصبحت واحدة من نشطاء حقوق الغجر. ووجهت بهذه الحقيقة المروعة، وجعل ذلك مني مقاتلة.

«أستطيع أن أرى علامات جيدة – على سبيل المثال، أنشأت مؤسستي في المجر للتو منتدى للنساء الغجريات، حيث أرى عشرات من النساء الغجريات الواعدات جداً، على درجة عالية من التعليم، شابات موهوبات، يعملن لمجتمعاتهن.

«أعتقد أن ما ينقصنا حقاً هو لغة واضحة حول ما يجري. ليس هناك ما يكفي من المناقشات الصريحة، مما يتيح للناس استيعاب ما يحدث. السياسيون غالباً ما يكونون خائفين جداً من استخدام كلمات مثل «العزل» أو «العنف» أو «قتل الغجر». هناك صمت.

«خطاب الكراهية والحقد يتصاعد، ليس فقط ضد الغجر ولكن أيضاً ضد الطوائف الأخرى، مثل اليهود والمسلمين، في أوروبا الغربية. ولكن صورة الغجر تحت الضوء لأننا مستهدفون في جميع البلدان التي نعيش فيها تقريباً. الصعوبة الكبيرة أننا نفتقر إلى السلطة السياسية والاقتصادية أو وسائل الإعلام. لذا من المهم العثور على منصات لإظهار التضامن. هناك دائماً طريقة للوصول إلى هذه المجتمعات.

«ويتعين علينا أن نعمل الآن لمنع ضياع جيل آخر من الغجر، الذين تنتظرهم حياة من الفقر والتمييز والإقصاء فقط».

أضواء وآلة تصوير...
احتفاءً بفن من أجل العفو

يتعاون فريق «فن من أجل العفو» مع ممثلين وفنانين وموسيقيين من شتى أنحاء العالم للتوعية بعمل منظمة العفو الدولية من أجل حقوق الإنسان. في هذا العدد، يصف ناشطا الحملات جو ميتكالف ولوسي مكنمارا التحديات والمكافآت.

في معظم الأيام، لا يتوقف جرس هاتف مكتب «فن من أجل العفو» عن الرنين. دقيقة واحدة، وتجد نفسك وسط مكالمة مصورة مع الممثل المكسيكي غايل غارثيا بيرنال وتتفاوض معه حول مرافقة منظمة العفو له في جولة للفرقة الموسيقية؛ وفي الدقيقة التالية، تقوم بترتيبات تصوير فيلم مع نجمة المملكة المتحدة، صوفي أوكونيدو، وتتفاهم مع «مسرح أولد فيك» في لندن على شراكة جديدة.

وهناك مكالمات مع المديرين والمنتجين والمخرجين والمصورين والفنانين أنفسهم، ومنهم – ولديهم جميعاً ببرامج يومية مزدحمة. إنها عملية معقدة، ولكن الفنانين الذين يمنحونا وقتهم ليعملوا معنا يريدون الشيء الذي نريده جميعاً: تحقيق تأثير إيجابي على حقوق الإنسان، ووضع حد للانتهاكات حيثما وجدت.

قوة مؤثرة

ليس مصادفة أن يجد الفنانون أرضية مشتركة مع عمل منظمة العفو الدولية – فهم في معظم الأحيان مضطهدون بسبب ما يكشفه فنهم من خبايا حكوماتهم. كما إن منظمة العفو قد دعمت قضايا العديد من الكتاب وصانعي الأفلام والشعراء والموسيقيين، وغيرهم من الفنانين المضطهدين، على مر السنين، بمن فيهم الممثل الهزلي البورمي زارغانار والفنان الصيني المعاصر آي ويه وي، وفرقة الغناء المشاغبة «بوسي رايوت» الروسية.

ويمكن للفن أن يكون قوة مؤثرة في تحريك قلوب الناس وعقولهم، وفي تعبئتهم كي يتحركوا ضد الظلم؛ كما إنه يصل إلى آلاف الأشخاص الذين لا يحتكون بقضايا حقوق الإنسان إلا عن طريقه.

شاهدوا فيلمنا السينمائي حول عقوبة الإعدام، الذي أنتجناه بالتعاون مع استوديو «شيربيت» للصور المتحركة الفائز بجائزة «بافتا»، والممثل بول بيتاني، الذي ينطق بكلمات المحامي الإيراني محمد مصطفائي وهو يكافح من أجل إنقاذ سجناء أحداث من الإعدام. وشاهدوا رسوم «الغرافيتي» على جدران شارع محمد محمود في العاصمة المصرية، القاهرة. ودعونا لا ننسى الصورة الأيقونة للشمعة المضيئة التي تلفها الأسلاك الشائكة.

اختراق لكل جدران العالم

أسس «فن من أجل العفو» نصير منظمة العفو بيل شيبسي في 2002. وتضمنت المشاريع المبكرة «جائزة سفير الضمير»، التي كان بين من منحت لهم نيلسون مانديلا وأونغ سان سو كي.

ومنذ ذلك الوقت تنامى مشروع «فن من أجل العفو»، ليجوب العالم بانتظام مع موسيقيين بينهم «يو تو» و«كولدبلي»، وتراوحت قائمة الفنانين الذي تبنوا حملاته من بالوما فيث وإنجيليكا هوستون وأوكري وفيفيان وستوود وكيفين سبيسي إلى فيمي كوتي. ومن حيث إعلاء مكانة حقوق الإنسان، فإن تأثيرها واضح. إذ إن «فن من أجل العفو» يصل إلى عشرات الآلاف من الناشطين والمؤيدين المحتملين عبر عمله مع الفنانين.

فوصل شريط فيدو نجم «نوليوود»، أوموتولا جالادي إكيندي، في 2011، لمطالبة شركة «شل» بتنظيف التلوث النفطي الذي تسببت به في دلتا النيجر إلى ما يربو على مليون شخص على شبكة الإنترنت، بما في ذلك جماهير جديدة في أفريقيا ومنطقة الكاريبي. وأدى دعم الفنانين لحملة منظمة العفو الدولية لوضع حد لعقوبة الإعدام إلى تغطية إعلامية هائلة عبر التشبيك الاجتماعي، ليصل إلى الملايين. وظهر تصميم شيبرد فيري للفراشة، الذي كلفه

© Amnesty International

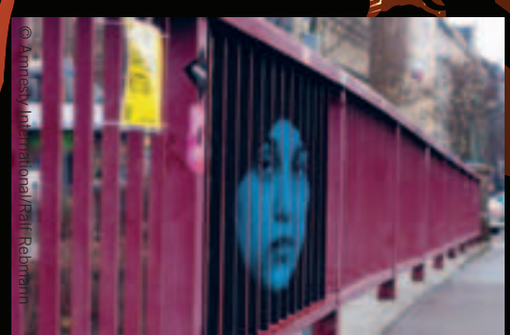
© Amnesty International/Rein Rebbenn

© Amnesty International/Ruben Steains

وأنشطة!

© Amnesty International (Photo: Toma Jabon/Kelechi Amadi Obi)

© Amnesty International/Rich Wainwright

به «فن من أجل العفو» لحملة بشأن الحقوق الجنسية والإنجابية، على ملصقات وسلع تجارية في شتى أنحاء العالم، بما في ذلك في شوارع نيكاراغوا، حيث احتشد آلاف المتظاهرين في مسيرة من أجل حق المرأة في الإجهاض، في سبتمبر/أيلول 2011. وفي الآونة الأخيرة، أصبح الرسم التوضيحي للبالاكلافا الذي صممه ديفيد شريغلي لحملة «أطلقوا سراح بوسي رايوت» شعارها الرئيسي، واستخدمته منظمة العفو والناشطون على صعيد العالم بأسره.

ورافقت منظمة العفو الدولية فرقة «يو تو» في جولتها المسماة «360 درجة» عبر 22 بلداً أقامت فيها 66 حفلاً موسيقياً ما بين أغسطس/آب 2010 ويونيو/حزيران 2011، رافعة أثناءها راية حملة «لنطالب بالكرامة» لجمهور بلغ مجموعه خمسة ملايين شخص. وشارك ما يربو على 200,000 من هؤلاء في تحركات ضمن حملتنا. وفي العديد من العروض، طلب المغني بونو من الجمهور الانضمام إلى منظمة العفو.

كما تستخدم المكاتب الوطنية لمنظمة العفو ومجموعاتها على نطاق العالم بأسره مشاريع «فن من أجل العفو» لتعزيز الحملات والتحركات محلياً. فعُرض فيلم «الكشف عن غير المرئي» – وهو عمل تعاوني بين فن الشارع الألماني وجماعية «منتالغاسي» ومجموعة الاتصالات الإبداعية «فيادين»+ كينيدي لندن – في 24 موقع عبر ست مدن أوروبية. حيث صوِّرت ستة ملصقات لسياج بصري خاص، لا يرى إلا عند الاقتراب منه من زاوية معينة، وجوه ستة أفراد معرضين لانتهاكات حقوق الإنسان. ووجهت لوحة نحاسية في كل موقع المارة نحو المبادرة بالتحرك من أجلهم. وسجل الفيلم ما يربو على 70,000 مشاهدة وتغطية إعلامية عالمية.

ويدور الفيديو الذي أنتجناه مؤخراً مع أنا ماترونيك، مغنية «سيسور سيسترز»، حول التمييز بدافع رهاب المثلية الجنسية والعنف بسبب الكراهية، وسلط الضوء على قضية نوكسولو نوغوازا، وهي امرأة جنوب أفريقية قتلت بسبب ميولها الجنسية المثلية، كما يبدو. وجرى بث الفيديو على نطاق واسع على شبكة الإنترنت – ويمكن مشاهدته من الموقع bit.ly/Noxolo-justice. ويمكنكم التحرك من أجل نوكسولو من خلال «المناشدات العالمية» على الصفحتين 22-23 من هذا العدد.

عشاق الفن يغيرون العالم

إن الأساس لنجاح جميع هذه الأعمال التعاونية الخلاقة هو الثقة – فالعلاقات التي نعقد وشائجها ينبغي أن تقوم على حس مشترك بالهدف. وعلينا مسؤولية أن نعمل مع الفنانين باهتمام والتزام حقيقيين بحقوق الإنسان، ونتحمل المسؤولية على قدم المساواة في ضمان أن نستفيد من الوقت الذي يمنحنا إياه الفنانون بصورة فعالة.

وفي 2013، يواصل «فن من أجل العفو» وضع برامج جديدة ويقيم علاقات وثيقة مع الفنانين. ففي يناير/كانون الثاني، التقينا مع غايل غارثيا بيرنال. وقد عمل معنا في إنتاج الشريط الوثائقي «الضحايا غير المرئيين» حول مهاجري أمريكا الوسطى الذين يجتازون المكسيك أملاً في حياة أفضل في الولايات المتحدة الأمريكية. وكان بصدد الترويج لفيلمه الجديد «لا»، الذي يتناول الاستفتاء الذي جرى في شيلي في 1988، وأدى إلى إزاحة أوغستو بينوشيه عن السلطة. وكان متطوعو منظمة العفو جزءاً من المشهد مرة أخرى، حيث شاركوا في العروض التمهيدية التي نظمت على صعيد البلاد بأسرها، في سياق بحثهم عن المزيد من عشاق الفن ممن يرغبون في تغيير العالم.

تابعوا «فن من أجل العفو» على facebook.com/ArtforAmnesty؛
وعلى twitter.com/art4amnesty

الفن والأنشطة: قوتان مؤثرتان تجتمعان. من أسفل اليمين: الممثل غايل غارثيا بيرنال؛ «كشف المستور» في برلين، بألمانيا؛ الفرع البرازيلي لمنظمة العفو الدولية في حملة من أجل حقوق السكان الأصليين أثناء «الحفل الموسيقي 362» لفرقة «يو تو» في ساو باولو؛ الممثلة أنجليكا هاستون؛ ناشطون يعرضون فراشة شابارد فيري في نيكاراغوا؛ صورة ديفيد شريغلي لفرقة «بوسي رايوت» التي أصبحت أيقونة فنية؛ متطوعون يجمعون التواقيع من المعجبين بفرقة «يو تو» في بيرث، بأستراليا، لحماية سكان بيوت الصفيح في كينيا؛ المغنية والممثلة النيجيرية أوموتولا جالادي إكيندي.

© Amnesty International (Photo: Grace Gonzalez)

© Amnesty International (Photo: Thomas Birkett)

تجارة الأسلحة خارجة عن السيطرة

كفى! دعونا نغير مسار الأمور ونطالب بمعاهدة فعالة لتجارة الأسلحة.
زوروا bit.ly/control-arms

منظمة العفو الدولية

ليس ثمة مكان في البلدان العربية وصلت كلفة انتفاضات «الربيع العربي» فيه ما بلغته كلفته في سوريا. «النشرة الإخبارية» تحدثت إلى سيلينا ناصر، باحثة منظمة العفو الدولية، وإلى دوناتيلا روفيرا، كبيرة مستشاري الأزمات، حول مسار النزاع حتى الآن.

© REUTERS/Goran Tomasevic

من «أيام الغضب» إلى النزاع المحتدم

عامان من القتال العاصف في سوريا

بدأ ناشطو المعارضة السورية، وقد شدّ من أزرهم سقوط النظامين القمعيين في تونس ومصر، بالتحرك في وقت مبكر من 2011. وأصبحت لانتفاضاتهم أجنحة – في وسائل التواصل الاجتماعي وفي الشوارع – وفي مارس/آذار، ولدت «لجان التنسيق المحلية السورية». قامت هذه بتنظيم الاحتجاجات المحلية، وتبادلت المعلومات مع الناشطين الآخرين ووسائل الإعلام، على الصعيد الوطني وخارج البلاد.

كسر الحواجز

قبل هذا ببضعة أشهر فقط، كانت مثل هذه الأنشطة مستحيلة في سوريا. تقول باحثة منظمة العفو الدولية بشأن سوريا، سيلينا ناصر: «كان أي شخص يفعل شيئاً، مهما صغر، يعرض نفسه للاختفاء».

ومع ذلك، ظلت صفوف الناشطين المطالبين بالإصلاح تتضخم، وبدأت الاحتجاجات الجماهيرية «لأيام الغضب» تتنامى. ولم يكن العديد من المحتجين حتى يعرفون بعضهم بعضاً – إن كانوا قد التقوا على صفحات وسائل التواصل الاجتماعي واتفقوا على الالتقاء في الجوامع – التي كان الأماكن الوحيدة المتاحة لالتقاء المجموعات.

وفي 18 مارس/آذار 2011، احتشدت مجموعة من حوالي 30 شخصاً في مسجد في حمص، التي تبعد 150 كيلومتراً عن العاصمة، دمشق. وعندما انتهت صلاة الجمعة وبدأ المصلون بالمغادرة، انفجر هؤلاء بالهتافات: «أالله، سوريا، حرية».

أصيب بعض من رأوهم بالدهشة أو الصدمة. فالعديدون منهم لم يشهدوا احتجاجاً من قبل – ناهيك عن المشاركة في أحد الاحتجاجات. بينما تدافع آخرون في مواجهة قوات الأمن، ما أتاح للمحتجين الهرب قبل أن يقبض عليهم.

الكتابة على الحائط

في 17 أبريل/نيسان 2011 – عيد استقلال سوريا – اجتذب اعتصام آخر في حمص أعداداً أكبر. لم يكن المحتجون مسلحين ولكنهم كانوا أكثر تحدياً، وراحوا يهتفون «بسقوط نظام» الرئيس بشار الأسد.

وبعد ظهر ذلك اليوم، فتحت قوات الأمن النار على المحتجين في حمص، فقتلت تسعة أشخاص، حسبما ذُكر.

وكان ذلك جزءاً من نسق يتوالد. وكانت إحدى صيحات المحتجين في حمص لتجميع الناس الدعوة إلى التضامن مع المحتجين في درعا، في الجنوب. وكانت انتفاضتها قد بدأت عندما قامت قوات الأمن، حسبما ذكر، باعتقال وتعذيب أطفال لكتابتهم شعارات مناهضة للحكومة على الجدران.

نشر الرسالة

بحلول منتصف 2011، كانت مثل هذه المشاهد تتكرر في شتى أنحاء سوريا. وكانت البلاد لا تزال مغلقة في وجه المراسلين الصحفيين الأجانب والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان، إلى حد كبير.

تقول سيلينا: «كان انسداد السبل أمام دخول البلاد يشكل تحدياً حقيقياً لنا، فلم نكن نعرف أجندات الناشطين الذين كنا نتحدث إليهم».

كان علينا التحقق من أية معلومة تتلقاها منظمة العفو الدولية – الأمر الذي أصبح صعباً ويستغرق الكثير من الوقت باطراد.

تضيف سيلينا: «ذهبت إلى شمال لبنان في مايو/أيار ويونيو/حزيران 2011 للعمل على تقرير بشأن الأوضاع. وتطابقت روايات شهود العيان ذات المصداقية مع بعضها البعض إلى حد كبير. ولكن كانت هناك شائعات ومعلومات تفتقر إلى الدقة أيضاً. وكان علينا التمييز بعناية بين ما كانت لدينا أدلة عليه وبين ما كان مجرد كلام».

وبعد التفحص الصارم للمعلومات، خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن جرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت في سوريا. ووجهنا دعوات إلى المجتمع الدولي كي يتخذ إجراءات لوضع حد للانتهاكات.

كما دعونا مراراً وتكراراً إلى أن يحيل مجلس الأمن الدولي الوضع في سوريا إلى «المحكمة الجنائية الدولية»، لضمان التحقيق مع جميع المسؤولين عن جرائم ضد الإنسانية، وبالتالي جرائم حرب، ومقاضاتهم.

نزاع مسلح كامل الأبعاد

مع الاستخدام المتزايد للقوة المفرطة ضد محتجين سلميين بصورة رئيسية من جانب قوات الأمن السورية، ظهرت على سطح الأحداث معارضة مسلحة. فمنذ أواخر 2011 فصاعداً، راح بعض مناهضي الحكومة يقومون بأعمال قتل انتقامية وبهجمات ضد القوات الحكومية.

ومع بدء سيطرة جماعات المعارضة على أحياء في المدن الكبرى والمناطق الريفية، راحت تشن هجمات أكثر جرأة. وردت القوات الحكومية بحملة قمع أوسع نطاقاً وأشد عنفاً إلى حد كبير، مستخدمة حتى الأسلحة الثقيلة والمدفعية في هجماتها على المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة.

وفي أبريل/نيسان 2012، تمكنت كبيرة مستشاري الأزمات، دوناتيلا روفيرا، من دخول سوريا للتحقيق في انتهاكات حقوق

> **«المدنيون هم بلا شك من يدفع الثمن الأكبر. فهم يخسرون حياتهم وأقرباءهم وأطرافهم وبيوتهم وأعمالهم وممتلكاتهم».**
>
> دوناتيلا روفيرا

الإنسان في الشمال. وعادت إلى هناك عدة مرات منذ ذلك الوقت. توضح دوناتيلا: «كانت القوات الحكومية لا تزال تسيطر على المدن والطرق السريعة، بينما كانت لجماعات المعارضة المسلحة سيطرة بحكم الأمر الواقع على العديد من القرى والطرق الثانوية.

«وكانت للقوات الحكومية أفضلية كاسحة من حيث القوة الضاربة، ولكنها لم تستطع في الوقت نفسه، في حقيقة الأمر، من دخول عدة مناطق تخضع للمعارضة. وكانت تشن هجمات متكررة ومكثفة ووحشية لفترات قصيرة ضد بعض القرى، وتعود بعد ذلك لمهاجمة مناطق أخرى.»

وتعلمت جماعات المعارضة المسلحة بسرعة «كيف تتقافز للالتفاف» على هجمات القوات الحكومية. واستمرت عمليات الإغارة العقابية هذه لعدة أشهر، ما أدى إلى نتائج مدمرة بالنسبة للمدنيين. فعندما لم يكن الجنود يجدون خصومهم المسلحين الذين كانوا يختفون بسرعة، كانوا يعاقبون السكان المحليين. فانتشرت عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب والاختفاء. كما قاموا عن عمد بتدمير البيوت والممتلكات.

تقول دوناتيلا: «في كل قرية زرتها، وجدت بيوتاً وحوانيت قد أحرقت على أيدي الجنود».

وبينما أصبحت المواجهات المسلحة أشد وتيرة في العديد من المناطق، استمرت الاحتجاجات السلمية في مناطق أخرى. تضيف دوناتيلا: «في نهاية مايو/أيار 2012، في حلب،

مقاتلو «الجيش السوري الحر» يهربون من أجل التغطية مع انفجار قذيفة دبابة أثناء قتال محتدم في ضاحية عين طرمة، بدمشق، 30 يناير/كانون الثاني 2013.

© AP Photo/Narciso Contreras

بعكس اتجاه عقارب الساعة من فوق: أشخاص يسيرون وسط ركام المباني التي هدمها القصف الثقيل في حلب، أكتوبر/تشرين الأول 2012. طفل نازح داخل سوريا في كفر نبل، بمحافظة إدلب، يناير/كانون الثاني 2013. رجل ينقذ أثاثاً من بيته بعد أن دمره قصف القوات الحكومية، معرة النعمان، سوريا، نوفمبر/تشرين الثاني 2012. محتجون يحملون قطعاً من الخبز في بانياس ويهتفون بشعارات أثناء مظاهرة للإعراب عن تضامنهم مع المحتجين في درعا، 3 مايو/أيار 2011.

© REUTERS/Handout

أكبر المدن السورية، رأيت قوات حكومية وقوات «الشبيحة» الخاصة تطلق زخات من النيران على المتظاهرين السلميين يومياً، فتقتل وتجرح محتجين ومتفرجين، على السواء. وكانت كذلك تقبض على الناشطين في المدينة وتعذبهم، أحياناً حتى الموت، أو الاختفاء».

رائحة الموت في الهواء

ثم بدأ الجيش السوري، في أغسطس/آب، حملة قصف جوي لا تكل، وما زالت مستمرة حتى الآن. ولم يعف القصف حتى المناطق المأهولة بالسكان. فسويت شوارع بأكملها، وحتى أحياء، بالأرض.

وزاد هذا بصورة دراماتيكية من أعداد المدنيين الذين يقتلون ويجرحون وينزحون. تقول دوناتيلا: «أصبحت مدن وقرى كان يلجأ إليها النازحون خالية بصورة مفاجئة». ففر مئات الآلاف إلى مخيمات مزدحمة باللاجئين في لبنان وتركيا والأردن، المجاورة لسوريا. ونزح العديد من أهالي هذه المناطق إلى داخل سوريا.

وكثيراً ما استهدفت الضربات الجوية تجمعات كبيرة للمدنيين – بما في ذلك أشخاص مصطفون لشراء الخبز مع تناقص كميات الطعام المتوافرة، أو أشخاص متجمعون بالقرب من المستشفيات. تقول دوناتيلا: «قصف مستشفى الشفاء في حلب بصورة متكررة إلى أن أصبح خارج الخدمة».

وشكّلت صعوبة الحصول على الرعاية الطبية مسألة خطيرة على مدار النزاع المسلح في سوريا. ووصفت دوناتيلا كيف أن قوات الأمن كانت تعتقل، وتعذب في كثير من الأحيان، أي شخص يعالج لإصابته بجروح ناجمة عن إطلاق النار – متهمة إياه بأنه من «الإرهابيين». ويستخدم النظام هذا التعبير بصورة معممة ليشمل المحتجين السلميين والمعارضة المسلحة، على السواء.

ودفع الخوف من مثل هذه الأعمال الانتقامية من يحتاجون إلى العلاج إلى طلبه في مستشفيات ميدانية مؤقتة أو في وحدات طبية متنقلة أقامها نشطاء المعارضة. وجازف أطباء وممرضون وطلاب طب بحياتهم لإنقاذ الآخرين. كما قبض على العديد منهم وتعرضوا للتعذيب، وقتل بعضهم.

وقامت دوناتيلا أيضاً بتوثيق عمليات استخدام القنابل العنقودية، المحرمة دولياً، في بعض المناطق. وتصاعد هذا بصورة دراماتيكية في أواخر 2012، وتغطي القنابل غير المنفجرة الآن مساحات كبيرة في سوريا، ما سيبقي على هذه التركة المميتة لسنوات عديدة آتية.

انتهاكات من قبل جميع الأطراف

مع احتدام النزاع المسلح، لم تحتكر القوات الحكومية السورية والميليشيات (المسلحة من الدولة) انتهاكات حقوق الإنسان تماماً.

فجماعات المعارضة المسلحة قد ارتكبت انتهاكات خطيرة أيضاً، بما في ذلك أعمال قتل فورية لمن أسرتهم من قوات الأمن وأفراد الميليشيات ومن اشتبهت بأنهم مخبرون، وعذبت هؤلاء. وتواصل منظمة العفو الدولية توثيق جرائم حرب محتملة ارتكبتها جميع الأطراف.

تقول دوناتيلا: «المدنيون هم بلا شك من يدفع الثمن الأكبر. فهم يخسرون حياتهم وأقرباءهم وأطرافهم وبيوتهم وأعمالهم وممتلكاتهم. ولا يبدو أن ثمة نهاية للعنف تلوح في الأفق، بينما أصبحت التوترات الطائفية والعرقية والإيديولوجية والدينية أكثر تجذراً. وفي هذه الجو، تظل انتهاكات حقوق الإنسان تتفاقم باطراد».

يشعر الأشخاص الذين تحدثت إليهم في سوريا بالخذلان لما يشهدونه من غياب للعمل المنسق من جانب المجتمع الدولي لوقف الانتهاكات، ولا سيما بسبب ما شهدوه من ردود سريعة في حالات مماثلة. فيشير هؤلاء إلى حالة حقوق الإنسان في ليبيا التي أحيلت إلى «المحكمة الجنائية الدولية» خلال أسبوعين من أول مظاهرات احتجاج خرجت في فبراير/شباط 2011. ولكن بعد انقضاء سنتين على القتل اليومي والانتهاكات التي لا تحصى في سوريا، لم يتفق المجتمع الدولي بعد على إحالة الوضع إلى «المحكمة الجنائية الدولية».

إن منظمة العفو الدولية تواصل الضغط من أجل هذا، ومن أجل وضع حد فوري لنمط انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في مختلف أرجاء البلاد.

تقول سيلينا: «لهذا نمارس الضغوط على الحكومة السورية وندعو جميع الدول ذات التأثير إلى أن تقوم بالمثل لوقفها عن ارتكاب انتهاكات فظيعة، وكذلك ندعو من لهم نفوذ على الجماعات المسلحة كي توقف انتهاكاتها».

إن عطالة المجتمع الدولي، بينما تضطرم نيران النزاع المسلح في سوريا، قد بعثت لسوء الحظ برسالة مفادها أن المساءلة عن جرائم الحرب ليست من الأولويات. وهذه أمثولة خطيرة. وستواصل منظمة العفو الدولية الضغط من أجل أن تتخذ تدابير ملموسة على المستوى الدولي لوقف الانتهاكات على الأرض ومحاسبة الجميع عما اقترفت أيديهم.

جد المزيد عن عملينا بشأن سوريا من الموقع amnesty.org

بعد انقضاء سنتين: النزاع المسلح في سوريا بالأرقام

لقي ما يربو على 60,000 شخص مصرعهم منذ بدء النزاع.

فر ما يربو على
700,000 لاجئ
إلى الأردن ولبنان
وتركيا والعراق المجاورة،
وإلى بلدان شمال أفريقيا.

نزح ما لا يقل عن مليوني شخص
داخل سوريا.

أكثر من نصف إجمالي اللاجئين السوريين الذين لجأوا إلى الأردن ولبنان والعراق ومصر هم من الأطفال.
و 1 من 5 من هذه العوائل المهاجرة تقوم بتدبير شؤونها امرأة.

تقدم قرابة 23,500 مواطن سوري بطلبات للجوء في الاتحاد الأوروبي ما بين أبريل/نيسان 2011 وأكتوبر/تشرين الأول 2012. وقدِّم 15,000 طلب من هذه في ألمانيا والسويد.

جميع الأرقام مأخوذة عن تقديرات الأمم المتحدة حتى يناير/كانون الثاني 2013.

© REUTERS/Giath Taha

© AP Photo/Hussein Malla

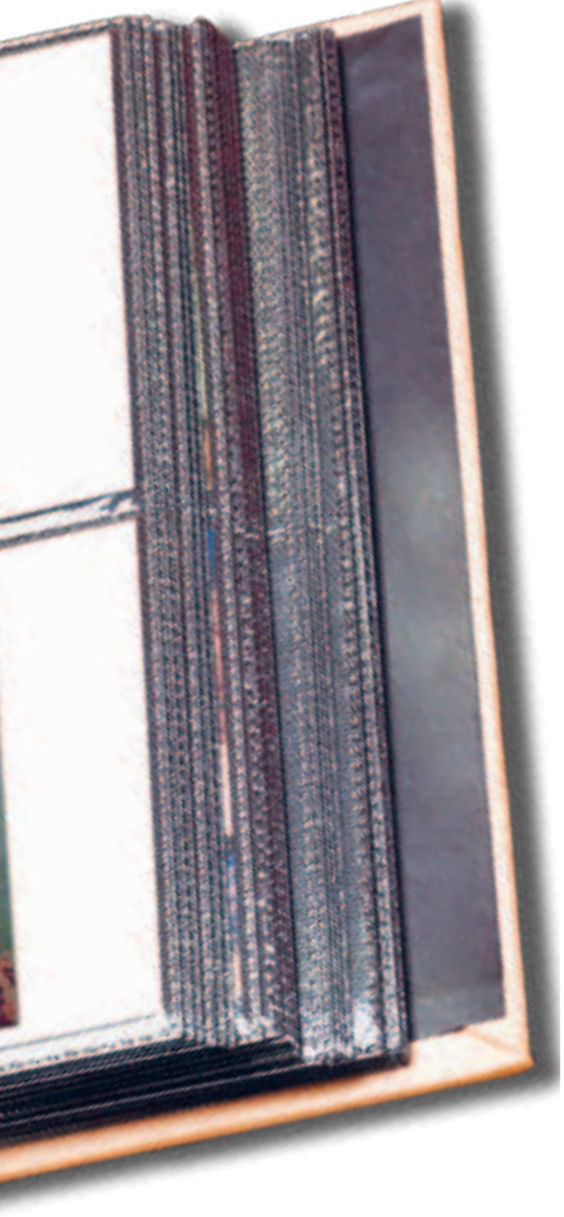

‹لا أستطيع أن أصدق أنه لم يعد موجوداً›

تلقت لوبو كافاليوا رسالة من المحكمة العليا في بيلاروس في 17 مارس/آذار 2012، تخبرها أن ابنها، أولادزسلاو كافاليو، قد أعدم. لم تبلغ مسبقاً. تحدثت إلى «النشرة الحية» عن ابنها، وعن بحثها الذي لا يتوقف عن قبره، ونضالها ضد عقوبة الإعدام في بيلاروس.

قبض على إبن لوبو كافاليوا، أولادزسلاو كافاليو – المعروف باسم أولاد – وأعدم بجريرة تفجير في بيلاروس وقع في أبريل/نيسان 2011. فعقب محاكمة غير عادلة، حكم عليه بالإعدام في نوفمبر/تشرين الثاني 2011. أولاد، البالغ من العمر 23 سنة، لم يشاهد محاميه سوى ثلاث مرات أثناء الإجراءات القضائية برمتها، وأكره على الاعتراف. وتراجع في وقت لاحق عن شهادته، ولم يكن هناك أي دليل شرعي يربطه بالتفجير. ولم يترك الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا في بيلاروس أي مجال للطعن.

كيف تصفين لنا ابنك؟

أولاد كان صبياً مرحاً، نشطاً، وخجولاً. كان يحب الموسيقى. كان يقرأ دائماً. وكان مولعاً بعلم النفس، وساعده قليلاً في السجن، فهو قاس جداً. أولاد كان يحسن التعامل مع أصدقائه، وكانت عنده صداقات استمرت لسنوات. والآن يزورنا أصدقاؤه، ليس كثيراً، ولكن يأتون ويحاولون مساندتي، وأنا أشعر بشكل أفضل عندما يكونون معي.

هلا رويت لنا ما حدث له؟

علمت عن إلقاء القبض عليه عندما وصل رجال الشرطة في إحدى الليالي مع مذكرة تفتيش. لم يقولوا لماذا كان يجري تفتيش شقتنا، أو لماذا تم القبض على أولاد. عندما سأل جارنا الضباط الذين يفتشون شقتنا عما حدث، أجاب أحدهم أن أولاد قد تواجد في المكان الخطأ، في الوقت الخطأ. ولم يخبرونا أي شيء آخر.

وأثناء المحاكمة، ذهب الناس إلى قاعة المحكمة كل يوم ولم يسرّهم ما شاهدوا. ما زالوا يعارضون العقوبة. أعرف أنه كان ينبغي أن أكون مستعدة لذلك، ولكن كان لا يزال لدي أمل. عندما تلي الحكم في قاعة المحكمة، لا أتذكر ما حدث. أنا لا أتذكر حتى ما حاول أولاد إيصاله لي، على الرغم من أن الناس يقولون لي إنه أشار إلي بأن: «لا تبكي يا أمي».

كيف عرفت أنه قد أعدم؟

في 13 و14 و15 مارس/آذار، حاول محامي أولاد رؤيته ولكن لم يسمح له. وبطبيعة الحال، في تلك اللحظة، لم يحدثني قلبي بأن أولاد قد رحل – لم أشعر بأي شيء. ولكن عندما تلقيت الرسالة من المحكمة العليا، فهمت.

ماذا فعلت لمعرفة مكان دفنه؟

طلبنا من لوكاشينكا (أليكسندر لوكاشنكا – رئيس جمهورية بيلاروس) إصدار مرسوم بالإفراج عن الجثامين لأقاربهم، أو على الأقل توفير معلومات لنا حول مكان الدفن. لا يوجد أي سبب لعدم تسليم الجثث للأهل، أو لإخفاء موقع الدفن. يمكن للوكاشينكا على الأقل أن يقول لنا أين دفن أولاد.

وطلبنا من السلطات شرح الأسباب، ولكنهم لا يستطيعون إخبارنا. وأعتقد أنهم هم أنفسهم لا يعرفون من أين أتى هذا القانون – عدم تسليم الجثمان للأسرة ولا الكشف عن مكان الدفن. إنه تعذيب للأمهات. لقد عذبوا طفلي للحصول على الاعترافات اللازمة، والآن يعذبونني.

ما الذي قادك للقيام بحملة ضد عقوبة الإعدام؟

في البداية كان الباعث هو الخوف. لقد رأيت كيف تنتزع الأدلة، وتعتبر تلك الشهادة دليلاً، بغض النظر عن كيف يتم الحصول عليها.

أنا لا أعرف إذا كنا سننجح، ولكن أعتقد أنه لا يزال من الممكن بمساعدة المجتمع، والشعب. فمن الممكن تغيير التشريع، وفي نهاية المطاف إلغاء عقوبة الإعدام.

لقد أعدم أكثر من 400 شخص في بيلاروس في العقدين الماضيين: لم يتكلم أحد حول هذا الموضوع، ولا أحد شيئاً عن ذلك في أي وقت من الأوقات، واستمر إطلاق النار على السجناء. ينبغي أن يعلم الجميع عن هذا الموضوع.

«أتأمل صورة لأُولاد: يبتسم فيها ابتسامة عريضة، حد البهجة، ولا أستطيع أن أصدق أنه لم يعد الآن. أود لو يفتح الباب، ويدخل كما لو أن شيئاً لم يحدث. أنا لا أريد أن اترك المنزل، وأنا دائماً في البيت، أنتظر وأنتظر وأنتظر...»

لوبو كافاليوا

© Lubou Kavalyoua

صور عائلية للوبو كافاميوا وابنها، أولادزسلاو، الذي أعدم ودفن سراً عقب محاكمة جائرة في بيلاروس.

عقوبة الإعدام في بيلاروس: حقائق

- بيلاروس هي البلد الوحيد في أوروبا وآسيا الوسطى الذي ما زال ينفذ عمليات الإعدام.
- يتعرض السجناء لخطر التعذيب كي «يعترفوا».
- ليس أمام السجناء المدانين سبيل قانوني فعال سبيل للطعن في الحكم.
- تنفذ عمليات الإعدام بإطلاق النار على مؤخرة رأس الشخص المحكوم عليه.
- يعلم السجناء بأنهم سيعدمون قبل ساعات، أو حتى دقائق، من تنفيذ الحكم.
- لا تعاد جثامين السجناء لأسرهم لدفنها، ولا تخبر الأسر بأماكن دفنها.

تنشر منظمة العفو الدولية تقريرها السنوي بشأن عقوبة الإعدام على نطاق العالم بأسره في 10 أبريل/نيسان.

زوروا موقعنا amnesty.org/death-penalty

بادروا بالتحرك الآن

يرجى الكتابة إلى الرئيس أليكساندر لوكاشنكا، لدعوته إلى إلغاء عقوبة الإعدام وتغيير القانون بحيث يمكن لأسر السجناء الذين أعدموا معرفة مكان دفنهم.

واكتبوا إلى:

الرئيس ألكسندر لوكاشينكا

President Alyaksandr Lukashenka

Administratsia Prezidenta Respubliki

ul.Karla Marxa 38

220016 Minsk

Belarus

© Private

العراق: ما زالوا يعيشون في خوف

كشف بحث جديد لمنظمة العفو الدولية في العراق عن قصص مؤثرة عن انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع، بعد عقد من انتهاء حكم صدام حسين الوحشي.

يصادف 19 مارس/آذار انقضاء 10 سنوات على بدء قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة غزو العراق. ومنذ ذلك الحين، قتل عشرات آلاف المدنيين على يد الجماعات المسلحة والميليشيات والقوات الأجنبية والعراقية. وفر مئات الآلاف من ديارهم هرباً من العنف.

والناس في العراق يعيشون في قلق يومي على سلامتهم. وتتعرض قوات الأمن والمدنيون للهجوم يومياً، لا سيما في المناطق الوسطى. وفي هذا المناخ غير الآمن، يستمر ورود تقارير عن إساءة معاملة المحتجزين بشكل متكرر، بينما صدرت أحكام على العديد منهم إثر محاكمات جائرة، حتى بالإعدام.

لمحة سريعة عن الانتهاكات

زارت منظمة العفو الدولية بغداد وإقليم كردستان مؤخراً للتحقيق في كيفية التعامل مع المعتقلين. وروى الأقارب والمحامون والناشطون قصصاً مؤثرة عن معتقلين يواجهون انتهاكات مروعة وراء القضبان.

وتعطي قصة أربعة رجال اعتقلوا في الرمادي والفلوجة في 2012 لمحة سريعة عن الإساءات التي تواجه العديد من المعتقلين. فأثناء احتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي في مديرية مكافحة الجريمة في الرمادي، ورد أن نبهان عادل حمدي، ومعاذ محمد عابد، وعامر أحمد القصّار، وشاكر محمود عناد عذّبوا لحملهم على «الاعتراف» بالمساعدة في أعمال قتل (انظر «مناشدتنا العالمية» من أجلهم في الصفحتين 24 – 25). وقبل محاكمتهم، عُرض شريط فيديو «لاعترافاتهم» على شاشات التلفزيون المحلي.

وأثناء المحاكمة، قالوا لهيئة المحكمة إنهم تعرضوا للتعذيب كي يعترفوا. وأظهرت صور أجسادهم كدمات متصالبة وأدلة على التعرض للحرق؛ وهي علامات على التعذيب أكدها الفحص الطبي. ورغم ذلك، حكم على الرجال بالإعدام في 3 ديسمبر/كانون الأول 2012، ويبدو أنه لم يتم إجراء أي تحقيق في التعذيب المزعوم.

وليس هؤلاء سوى جزءاً من أكثر من 3000 شخص حكم عليه بالإعدام منذ أن أعيد تطبيق عقوبة الإعدام في 2004. ويقول العديد من أولئك المحكوم عليهم بالإعدام إنهم تعرضوا للتعذيب للإدلاء «بالاعترافات»؛ وقد أعدم ما لا يقل عن 447 شخصاً في مثل هذه الظروف.

التظاهرات اليومية

ناقش البرلمان، في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، الادعاءات المتعلقة بالإساءة للنساء المحتجزات . وبدأ عشرات آلاف العراقيين في ديسمبر/كانون الأول، بتنظيم احتجاجات سلمية في معظمها تدين هذا الأمر وغيره من ضروب إساءة معاملة السجناء. وخرجت المظاهرات اليومية على مدى عدة أسابيع، داعيةً إلى احترام الأصول القانونية والتدابير التشريعية، بما في ذلك قانون العفو العام، وإلى مراجعة تشريع مكافحة الإرهاب. وبعد مقتل العديد من المتظاهرين برصاص الجيش في الفلوجة، في نهاية يناير/كانون الثاني، أعلن المسؤولون عن فتح تحقيق في الانتهاكات.

وحتى الآن، تم تأجيل إعمال تدابير لتنفيذ قانون العفو بسبب المأزق السياسي المستمر منذ انسحاب القوات الأمريكية نهاية عام 2011. كما زادت حدة التوترات بين الأطراف السياسية، التي تعكس جزئياً الانقسامات العرقية والطائفية، من تباطؤ وتيرة الإصلاح.

ويحث تقرير جديد لمنظمة العفو الدولية السلطات العراقية على وضع حد للحبس بمعزل عن العالم الخارجي والتعذيب وانتزاع «الاعترافات» بالإكراه، وضمان معايير المحاكمة العادلة، ووقف استخدام عقوبة الإعدام. كما يتعين تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، بمن فيهم منتسبو القوات المسلحة الأجنبية في العراق، إلى العدالة في محاكمات عادلة لا تلجأ إلى عقوبة الإعدام.

إقرأوا تقريرنا الجديد، الصادر في مارس/آذار، على bit.ly/Iraq-10-years-on

بادروا بالتحرك الآن

حضوا السلطات العراقية على عدم تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة بحق نبهان عادل حمدي، ومحمد موعد عابد، وعامر أحمد القصّار، وشاكر محمود العند. مستخدمين المناشدة العالمية على ص 24 – 25.

فوق: رجل يعرض على منظمة العفو علامات قال إنها تسببت عن الضرب أثناء اعتقاله، العراق، أبريل/نيسان 2012

قوة من أجل الخير

منظمة العفو الدولية، في جوهرها، حركة لأشخاص راغبين في تغيير حياة الناس الآخرين نحو الأفضل. وقد نشرت أول ست حالات لأفراد معرضين للخطر بعد فترة وجيزة من بدء المنظمة عملها في 1961. وفي 1963، ظهرت أول مناشدة من أجل التحرك في رسالتنا الإخبارية إلى عضويتنا.

كان «سجين الشهر» الأول الشاعر البرتغالي ماريو بيدروسو غوتكالفيس، الذي قبضت عليها «الشرطة السرية المرعبة PIDE»، لدكتاتورية سالازار، ووجهت إليه تهمة أنه شيوعي. وكان ماريو قد قضى قرابة خمس سنوات في السجن. وتزوج خطيبته في السجن، ولم يخطر بباله أنه يمكن أن يفرج عنه في المستقبل. ورد في المقال الذي كتبته المنظمة: «في نهاية المطاف، أعلن زملاؤه في السجن الإضراب عن الطعام. لم يعودوا يستطيعون سماع صراخه». واختتم المقال بالدعوة إلى الانضمام إلى منظمة العفو من أجل تقديم العون لمن هم في وضع ماريو.

ساعدونا حتى لا نفقد حماسنا

في 1964، جاء في إحدى التعليقات أن كتابة الرسائل إلى السلطات «مهمة غير مشكورة في أقصى الحالات»، لأنه نادراً ما يرد عليها. ولذا، كان تقديم أخبار طيبة وتعليقات ارتجاعية من الطرق البالغة الأهمية لإلهام الناشطين. وكما قال أحد أعضائنا في مالطا: «إن القصص التي ترفع المعنويات تسهم كثيراً في مساعدتنا على أن لا نفقد حماسنا».

ومع ذلك، وكما خلُص مقال المنظمة: «فإن سياسة المناشدة الصبورة والمتكررة هي السبيل الوحيد الذي سيحقق النجاح في نهاية المطاف». وقد ثبت ذلك حقاً. وكان بين أوائل قصصنا التي حملت أخباراً طيبة الإفراج عن الأخت ماريا رويا، في رومانيا، التي كانت تقضي 20 سنة في السجن بجرم «تمرير معلومات مزعومة من خلال أطفال». حيث بدأت مجموعة لمنظمة العفو في تشيستر، بالمملكة المتحدة، العمل بشأن قضيتها في أوائل 1963، وأفرج عنها في ديسمبر/كانون الأول من ذلك العام.

لقد أثبتت كتابة الرسائل أنها أسلوب نضالي فعال للغاية. فسجين الرأي السابق، القيادي النقابي الدومينيكاني، خوليو دي بينيا فالديز، كان محتجزاً عارياً تحت الأرض في 1975، وبعث إلينا فيما بعد ليقول: «عندما وصلت أول مئتي رسالة، أعاد إلي الحراس ملابسي. ثم وصلت المئتا رسالة التالية، فجاء مدير السجن لرؤيتي. وعندما وصلت كومة الرسائل التالية، اتصل المدير برؤسائه. ظلت الرسائل تتدفق وتنهال: ثلاثة آلاف رسالة. وصلت الأخبار رئيس الجمهورية. وكانت الرسائل ما زالت تتوارد، واتصل الرئيس بالسجن وأمرهم بأن يخلوا سبيلي».

إنها أخبار طيبة

تحولت مناشدات «سجين الشهر» إلى مناشدات عالمية (على نطاق العالم بأسره) في 1992. وتضمن موجز للأخبار الطيبة عن مناشدات 1998 تحديثاً بشأن قضية أورورا نازاريو أريبتا، وهي امرأة مكسيكية اغتصبها ثلاثة رجال شرطة في نوفمبر/تشرين الثاني 1995. يقول التحديث: «عقب تلقي مئات المناشدات، قرر نائب عام الدولة متابعة الدعوى ضد رجال الشرطة المتورطين. وقد أعطت إدانة الأشخاص المسؤولين عن اغتصاب أورورا النساء الأخريات في المكسيك الشجاعة الكافية كي يتقدمن بشكاواهن ضد الشرطة».

وعندما أطلقت «النشرة الحية في مايو/أيار 2001، بدأنا بتضمينها قصص أشخاص تضرروا من مسائل مثل عمليات الإخلاء القسري والحرمان من الرعاية الصحية. فبعد إخراج السلطات عائلات من طائفة الروما قسراً من مساكنها في «شارع كوستاي»، برومانيا، ظهرت قصة تجمع الروما هذا في المناشدات العالمية «للنشرة الحية»، وأيضاً في ماراثون حملة كتابة الرسائل من أجل الحقوق لسنة 2012. أخبرنا أحدهم: «بدعم من أعداد كبيرة من الأشخاص من شتى أنحاء العالم، لا نزال أقوياء، وما زال يحدونا الأمل».

لا تزال **«المناشدات العالمية»** جزءاً مهماً من «النشرة الحية» ومن حملاتنا. وستجدون في الصفحتين التاليتين ست مناشدات جديدة، إلى جانب أخبار طيبة وتحديثات على الصفحة 26. استخدموها للمبادرة بالتحرك من أجل حقوق الإنسان: فقد أظهرت خبرة ما يربو على 50 سنة أن كتابة الرسائل ليست تلك «المهمة غير المشكورة» عقب كل شيء – فهي حقاً تغير حياة الناس.

رسائل منظمة العفو أبرزت قصص أفراد معرضين للخطر في مناشدات منظمة العفو الدولية على مدار 50 سنة، بدءاً من «سجناء الشهر».

مناشدات عالمية

بادروا بالتحرك من أجل أفراد معرضين للخطر

تُصدر منظمة العفو الدولية مناشدات عالمية للدفاع عن أشخاص معرضين لانتهاكات لحقوقهم الإنسانية، أو عانوا مثل هذه الانتهاكات. وكل مناشدة تتضمن كل ما تحتاجون للمطالبة بالتغيير أو للإعراب عن دعمكم.

أخبار سارة وتحديثات

الصين: السماح بالزيارة لغاو جيشينغ

سُمح لغاو جيشينغ بتلقي زيارة من عائلته في سجن مقاطعة شايا، في يناير/كانون الثاني، للمرة الأولى خلال تسعة أشهر. وكان محامي حقوق الإنسان المحترم بين من تضمنهم مارا‌ثون حملة «النشرة الحية» لكتابة الرسائل في ديسمبر/كانون الأول 2012، وتعرض للاضطهاد لفترة طويلة بسبب عمله من أجل حقوق الإنسان.

ودامت الزيارة نصف ساعة فقط، وخضعت لمراقبة مشددة، ولكنه بدا بصحة معقولة وصافي الذهن. ومنظمة العفو الدولية ما زالت تدعو إلى حمايته من التعذيب وإلى الإفراج عنه فوراً.

نيجيريا: الإفراج عن إبراهيم عمر

أفرج عن إبراهيم عمر في 3 يناير/كانون الثاني 2013 مما يسمى «أبتوار» في أبوجا، أي المقر الرئيسي للفرقة الخاصة لمكافحة السطو المسلح، وذلك عقب تدخل منظمة العفو لصالحه. وكان قد قضى ما يقرب من سنة وهو قيد الاعتقال دون تهمة أو محاكمة، رغم إصدار المحكمة أمراً بالإفراج عنه. إننا ندعو إلى الإفراج عن مئات السجناء الآخرين المعتقلين في ظروف مماثلة في مختلف أرجاء نيجيريا، أو توجيه الاتهام إليهم.

الولايات المتحدة الأمريكية: إغلاق أحد السجون ذات الإجراءات الأمنية الفائقة

أغلقت سلطات الولايات المتحدة رسمياً سجن «تامز» Tamms ذا الإجراءات الأمنية الفائقة، في ولاية إلينوي، عقب 15 سنة من افتتاحه. وقد دعت منظمة العفو الدولية وآخرون إلى إغلاقه منذ 2009. وسلطت الحملة من أجل إغلاقه، التي تزعمتها منظمة «السنة العاشرة لتامز»، الضوء على النظام اللاإنساني للسجن، الذي أبقى على النزلاء في عزلة تامة في زنازينهم لمدة 23 ساعة في اليوم. وقالت لاوري – جو رينولدز من منظمة «السنة العاشرة لتامز»: لقد عرّف بيان منظمة العفو الدولية للرأي العام «سجن تامر ذي الإجراءات الأمنية الفائقة» بأنه كارثة لحقوق الإنسان. وقد أصبحت المعطيات التي توصلت إليها المنظمة جزءاً لا يتجزأ من رسالة حملتنا».

العراق
الحكم على أربعة رجال بالإعدام

© Private

حكم على نبهان عادل حمدي ومعاذ محمد عابد وعامر أحمد القصار وشاكر محمود عناد بالإعدام في 3 ديسمبر/كانون الأول 2012، بمقتضى «قانون مكافحة الإرهاب» العراقي لسنة 2005. واعتقل الرجال الأربعة ما بين نهاية مارس/آذار وأوائل أبريل/نيسان 2012، وورد أنهم تعرضوا للتعذيب أثناء احتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي لعدة أسابيع في مديرة مكافحة الجرائم في الرمادي، بمحافظة الأنبار. وبُثّت «اعترافاتهم» على شاشات التلفزيون المحلي.

وأثناء المحاكمة، أبلغوا محكمة جنايات الأنبار أن اعترافاتهم قد انتزعت منهم تحت التعذيب. وأطلعوا المحكمة على أدلة طبية بأن الكدمات والحروق التي بدت على جسم أحد الرجال تتساوق مع مزاعمه بالتعرض للتعذيب. بيد أنه لم يعرف عن فتح تحقيق رسمي في مزاعم التعذيب. وفي أوائل 2013، كانوا ينتظرون أن تراجع محكمة التمييز أحكام الإعدام الصادرة بحقهم.

وقد جرى استعراض مئات المعتقلين على شاشات التلفزيون، على مدار السنوات القليلة الماضية، وكان عديدون منهم «يعترفون» أثناء ذلك بارتكاب جرائم تتصل بالإرهاب. ومع أن هذه الاعترافات تنتزع في كثير من الأحيان تحت التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، إلا أنها غالباً ما تفضي إلى إدانات في المحكمة.

يرجى الكتابة لحض السلطات العراقية على عدم إعدام نبهان عادل حمدي ومعاذ محمد عابد وعامر أحمد القصار وشاكر محمود عناد. وقوموا بالإعراب عن بواعث قلقكم من أن الرجال لم يحاكموا محاكمة عادلة، وبالدعوة إلى الاحترام الكامل للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة أثناء اتخاذ أية إجراءات إضافية بحقهم، ودون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام عليهم. وادعوا السلطات أيضاً إلى إجراء تحقيق سريع وشامل ومحايد من قبل هيئة مستقلة في مزاعمهم بالتعرض للتعذيب، وتقديم أي جناة تتبين مسؤوليتهم إلى ساحة العدالة. وحثوا السلطات بأن تعلن حظراً على تنفيذ أحكام الإعدام، تمهيداً للإلغاء التام لعقوبة الإعدام، وإلى تخفيف أحكام الإعدام التي صدرت فوراً إلى أحكام بالسجن.

وابعثوا بمناشداتكم إلى:
معالي محمد شياع السوداني
وزير حقوق الإنسان، وزارة حقوق الإنسان
بغداد، العراق
بريد إلكتروني: shakawa@humanrights.gov.iq؛
و minister1@humanrights.gov.iq
طريقة المخاطبة: صاحب المعالي

بيلاروس
سجين رأي

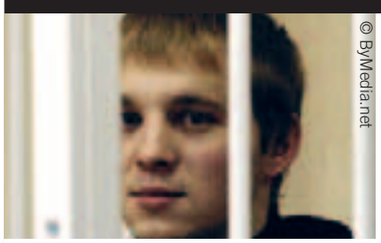
© ByMedia.net

زميتسر داشكيفيتش ناشط بارز ورئيس منظمة شبابية ديمقراطية تدعى «جبهة الشباب». حكم عليه بسنتين في مستعمرة للعمل في 24 مارس/آذار 2011 لاعتداء مزعوم قام به في اليوم الذي سبق الانتخابات الرئاسية في ديسمبر/كانون الأول 2010 في بيلاروس. وكان من المقرر الإفراج عنه في ديسمبر/كانون الأول 2012، ولكن حكم عليه بعام آخر في السجن في أغسطس/آب 2012، بتهمة خرق أنظمة السجن.

وتعتبره منظمة العفو الدولية من سجناء الرأي. ونحن نعتقد أن التهم الموجهة ضده كانت ملفقة لمنعه من المشاركة في تظاهرة بناء على مزاعم بتزوير الانتخابات.

واعتقل زميتسر داشكيفيتش مع زميله الناشط في «جبهة الشباب»، إدوارد لوباو. ويدعي كلا الرجلين أن قوات الأمن تسببت بالظروف التي أدت إلى إلقاء القبض عليهما، بينما زعم ناشط ثالث أن أربعة رجال طلبوا من زميتسر وإدوارد أن يرشداهم إلى مكان يريدون الذهاب إليه، ثم انهالوا عليهما باللكمات، ووصلت الشرطة خلال دقائق واعتقلت الناشطين واثنين من المهاجمين. وأدين زيمتسر وإدوارد استناداً إلى شهادة مهاجميهم.

ومنذ إدانته في مارس/آذار 2011، وضع زميستر داشكيفيتش في «زنزانة العقوبات» ثماني مرات على الأقل. ولا يوجد في مثل هذه الزنازين فراش، حتى في فصل الشتاء، ويحرمون من تلقي الزيارات والمراسلات.

وفي سبتمبر/أيلول 2011، رفض زميتسر عرضاً بالحصول على عفو رئاسي إذا اعترف بذنبه. وتم نقله لعدة مستعمرات للحبس، وفي الآونة الأخيرة إلى هورودنا، في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، حيث تسود ظروف قاسية بشكل استثنائي.

يرجى الكتابة إلى السلطات، لدعوتها إلى الإفراج عن زميتسر وجميع الذين سجنوا بالعلاقة مع مظاهرة انتخابات ديسمبر/كانون الأول 2010 فوراً ودون قيد أو شرط. وحث السلطات على عدم عرقلة عمل نشطاء المجتمع المدني لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها في بيلاروس بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم مضايقتهم وترهيبهم.

وابعثوا بمناشداتكم إلى:
الرئيس ألكسندر لوكاشينكا
President Alyaksandr Lukashenka
ul. Karla Marxa 38, 220016 Minsk, BELARUS
فاكس: 10 06 26 172 375+
طريقة المخاطبة: عزيزي الرئيس لوكاشينكا

المكسيك
قس يعمل مع المهاجرين ومعرض للخطر

© Amnesty International (photo: Ricardo Ramírez Arriola)

القس الكاثوليكي فراي توماس غونزاليس يدير ملجأ «لا 72» للمهاجرين في تينوسيك، بالمكسيك. وهو كذلك مؤسس «مركز أوسوماسينتا لحقوق الإنسان» ورئيسه. وقد واجه فراي توماس غونزاليس وموظفو الملجأ، على السواء، المضايقات بسبب عملهم للدفاع عن حقوق المهاجرين، بما في ذلك للتهديدات والترهيب.

فأفراد عصابات الإجرام دأبوا على تهديد الموظفين والمهاجرين في «لا 72» في الآونة الأخيرة، آخرها في ديسمبر 2012، بينما وردت تقارير في 2013 أنهم قد تحولوا إلى الاعتداء على المهاجرين، فهاجموا مهاجرين وصلوا حديثاً من أمريكا الوسطى، لدى عبورهم من تينوسيك في طريقهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

لم يحدث أن أخضع أحد للمحاسبة على هذه الانتهاكات، وما برح الملجأ عرضة للهجمات. فالحماية المحدودة التي توافرت لهم من جانب السلطات سابقاً قد سحبت في أكتوبر/تشرين الأول 2012. ويطالب الملجأ السلطات باتخاذ تدابير لتحسين مستوى السلامة، ووقف الهجمات على المهاجرين.

وكثيراً ما يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان التهديدات والترهيب انتقاماً منهم بسبب عملهم. فقد غدا المدافعون عن حقوق المهاجرين، على وجه الخصوص، هدفاً للهجمات بسبب فضحهم الانتهاكات التي يرتكبها الموظفون العموميون وعصابات الإجرام ضد المهاجرين.

ويتواجد كل من «لا 72» ومقر «مركز أوسوماسينتا لحقوق الإنسان» في تينوسيك، بالقرب من الحدود مع غواتيمالا. ويوفر الملجأ المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الحماية والطعام والماء والملابس والمشورة والدعم، للمهاجرين المتجهين شمالاً.

يرجى الكتابة لدعوة السلطات إلى الاعتراف الرسمي بعمل فراي توماس وغيره من المدافعين عن حقوق الإنسان في ملجأ «لا 72»، ودعم هذا العمل. وقوموا بحض السلطات على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان مواصلتهم عملهم بأمان، بتوفير الحماية لهم والتصدي لإفلات منتهكي حقوق الإنسان من العقاب.

وابعثوا بمناشداتكم إلى:

Miguel Ángel Osorio Chong, Minister of Interior, Secretario de Gobernación, Abraham González No.48, Col. Juárez, Del. Cuauhtémoc, México, D.F, C. P. 06600, Mexico

فاكس: 50933414 55 52+ **(سيسألكم صوت عن الرقم الفرعي: أطلبوا 32356)**

بريد إلكتروني: seceario@segob.gob.mx

طريقة المخاطبة: معالي الوزير/السيد الوزير

الولايات المتحدة الأمريكية
الإعدام رقم 500 في تكساس على الأبواب

© Melinda Martin

تقترب ولاية تكساس من تنفيذ عملية الإعدام 500 منذ استئناف القتل بقرار قضائي في 1982. وتتكفل تكساس بما يربو على ثلث جميع ما ينفذ من عمليات إعدام في الولايات المتحدة الأمريكية منذ إقرار «المحكمة العليا للولايات المتحدة» القوانين الجديدة الخاصة بعقوبة الإعدام في 1976. والولايات السبع التي تليها في تنفيذ أحكام الإعدام هي: فرجينيا، وأوكلاهوما، وفلوريدا، وميسوري، وألاباما، وجورجيا، وأوهايو. وقد نفذت، مجتمعة، ما يربو على 500 حكم بالإعدام.

ومنذ 2007، أقرت أربع ولايات – هي نيو جيرسي، ونيو مكسيو، والينوي، وكوناكتيكت – تشريعات تلغي عقوبة الإعدام. وعلى النقيض من ذلك، تتواصل الإعدامات بلا هوادة في تكساس. وقد نفذ أكثر من 250 حكماً بالإعدام في ظل ولاية الحاكم الحالي للولاية، ريك بيري – الذي يشغل منصبه منذ سنة 2000. ونفذ 152 حكماً بالإعدام في عهد حاكم الولاية السابق، جورج دبليو بوش.

وخلال العقود الثلاثة الماضية، كثيراً ما خالفت تكساس الضمانات الدولية في سعيها إلى إعدام البشر، بما في ذلك الأشخاص الذين ظلت الشكوك تحوم حول نبههم، والأشخاص ذوي الإعاقات العقلية الخطيرة، والمتهمون الذين حرموا من التمثيل القانوني الكافي، ومواطنو الدول الأجنبية الذين حرموا من حقهم في المشورة القنصلية. وقبل صدور قرار «المحكمة العليا للولايات المتحدة» بحظر إعدام الأشخاص ممن هم دون سن 18 في وقت ارتكاب الجريمة في 2005، والمذنبين «المتخلفين عقلياً» في 2002، كانت تكساس تتكفل بإعدامات من هذا القبيل أكثر من أية ولاية أخرى.

وقد أظهرت الدراسات بصورة ثابتة أن العرق، ولا سيما عرق الضحية، يلعب دوراً في إصدار أحكام الإعدام في الولايات المتحدة. إذ بلغت نسبة من أعدموا في تكساس ممن أدينوا بجرائم قُتل فيها أشخاص من البيض 70%، بينما لم تتجاوز نسبة من أعدموا لارتكابهم جرائم كان ضحاياها من السود 13%. وأعدم ثلاثة أشخاص من البيض لقتلهم ضحايا من السود فقط، بينما أعدم 100 من السود بسبب جرائم ذهب ضحيتها أشخاص كلهم من البيض.

يرجى الكتابة إلى حاكم الولاية ريك بيري لحثه على العمل من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، وعلى العمل مع «مجلس تكساس للعفو والعفو المشروط» لمنع تنفيذ الإعدام في الحالات الفردية.

وابعثوا بمناشداتكم إلى:

Governor Rick Perry, Office of the Governor
PO Box 12428, Austin
Texas 78711-2428, USA

رقم الفاكس: 1849 463 512 1+

طريقة المخاطبة: عزيزي حاكم ولاية تكساس

لا يزال أنتوني هاينس تحت طائلة الحكم بالإعدام في تكساس عقب منحه وقفاً لتنفيذ الحكم في الدقيقة الأخيرة، في أكتوبر/تشرين الأول 2012.

اليابان
هاكامادا إيواو وأوكونيشي ماسارو – محكومان بالإعدام

© Private

© Private

يقبع هاكامادا إيواو وراء القضبان تحت طائلة الإعدام منذ 1968. فعقب محاكمة جائرة، أدين بقتل رئيسه في العمل وزوجة رئيسه وطفليهما. إذ «اعترف» هاكيمادا، عقب 20 يوماً من الاستجواب على أيدي الشرطة بجرمه. وأثناء محاكمته، تراجع عن اعترافه وأبلغ المحكمة أن الشرطة قامت بضربه وهددته أثناء عمليات الاستجواب اليومية التي كانت تمتد لأكثر من 12 ساعة. ومع ذلك، وجدته المحكمة مذنباً وحكمت عليه بالإعدام.

كما يقبع أوكونيشي ماسارو وراء القضبان، محكوماً عليه بالإعدام، منذ 1969. ويواجه الإعدام بتهمة قتل خمس نساء. «و»اعترف» بجرمه عقب استجوابه من جانب الشرطة لساعات عديدة على مدار خمسة أيام. وأثناء محاكمته الأولى، تراجع عن اعترافه، وشهد بأنه انتزع منه، وبرئت ساحته لعدم كفاية الأدلة. بيد أن محكمة أعلى درجة نقضت الحكم وأصدرت حكماً جديداً بالإعدام عليه.

وأوكونيشي ماسارو وهاكامادا إيواو اثنان من أقدم المحكومين بالإعدام في اليابان. وكلاهما حرم من التمثيل القانوني أثناء استجوابهما. كما تقدم محامو الرجلين بالتماسات متكررة لإعادة محاكمتهما، رُفضت جميعها تقريباً. وأعيدت محاكمة أوكونيشي ماسارو في 2005، ولكنها أوقفت بسبب اعتراضات الادعاء العام، رغم ظهور أدلة جديدة على براءته. وتجري فحوصات شرعية جديدة للطعن في إدانتهما.

وتنفذ أحكام الإعدام في اليابان شنقاً، ويجري تنفيذها في العادة بصورة سرية. ولا يخطر المحكومون بالإعدام بتنفيذ الحكم إلا صباح يوم تنفيذه.

يرجى الكتابة للإعراب عن بواعث قلقكم من أن هاكامادو إيواو وأوكونيشي ماسارو قد حكما استناداً إلى اعترافات انتزعت منهما بالإكراه. وحضوا السلطات على أن تقرر وقف تنفيذ الحكمين الصادرين بحق الرجلين وفرض حظر على تنفيذ أحكام الإعدام في اليابان. وادعوها إلى ضمان عدم اعتراض النيابة العامة سبيل استئنافهما للمطالبة بإعادة المحاكمة، وإلى تحسين معاملة السجناء المحكومين بالإعدام، بما في ذلك وقف حبسهم الانفرادي

وابعثوا بمناشداتكم إلى:

وزير العدل
Justice Minister
Sadakazu Tanigaki, Minister of Justice
11-1- Kasumigaseki, Chiyoda-ku
Tokyo 100-8977, Japan

فاكس: 7200 5511 3 81+

طريقة المخاطبة: معالي الوزير

جنوب أفريقيا
العدالة لمقتل الناشطة من أجل حقوق المثليين والمثليات

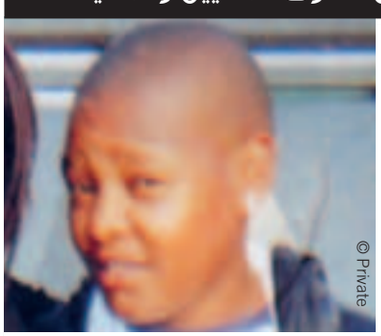
© Private

في الساعات الأولى من صباح 24 أبريل/نيسان 2011، قتلت نوكسولو نوغوازا، البالغة من العمر 24 سنة، وهي في طريقها إلى بيتها إثر سهرة مع أصدقائها. وقام المهاجمون باغتصابها وضربها بصورة متكررة وبطعنها – وعلى ما يبدو لكونها مثلية – قبل أن يلقوا بجثتها في إحدى الحفر. مرت سنتان، ولم يحقق التحقيق في مقتلها أي تقدم، وما زال قتلتها طليقي السراح.

عاشت نوكسولو وماتت في ناحية كواثيما، شرقي جوهانسبيرغ. وكانت عضواً نشطاً في «اللجنة المنظمة لمهرجان زهو إكورهوليني» العاملة من أجل حقوق الأشخاص ذوي الميول الجنسية المثلية والثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر.

وكانت نوكسولو تعلم، كناشطة من أجل حقوق هذه الفئة، مخاطر العيش كمثلية بصورة علنية. فرهاب المثلية الجنسية وجرائم الكراهية ضد الأشخاص المثليين متفشيان في جنوب أفريقيا، ولا سيما في النواحي الخاصة بالسود والمناطق الريفية. إذ شهدت السنوات الست الأخيرة ما لا يقل عن 11 قضية اغتصاب لنساء مثليات تبعتها عمليات قتل، حسبما ورد، في بلدات خاصة بالسود في مختلف أرجاء البلاد.

كما إن اللامبالاة البادية للعيان التي أبدتها شرطة جنوب أفريقيا في مثل هذه الحالات ليست مصادفة. فالمواقف الطاغية المناهضة للمثلية في المجتمع العريض تنسحب على الشرطة أيضاً. وكثيراً ما يتعرض الأشخاص المثليون للمزيد من الاضطهاد على أيدي رجال الشرطة أو الموظفين الطبيين عندما يطلبون المساعدة عقب التعرض للهجمات. وفي سياق التحقيق الخاص بقتل نوكسولو، لم يتخذ رجال شرطة تساكاني المكلفون بقضيتها، بصورة بادية للعيان، أي خطوات ذات مغزى لجمع الأدلة الضرورية. ومثل هذا الإهمال من جانب الشرطة يفضي عادة إلى إفلات مرتكبي جرائم الكراهية من العقاب وإلى المزيد من عدم الأمان بالنسبة للأشخاص المثليين والمثليات.

يرجى الكتابة لحث السلطات على أن تدين مجدداً أمام الملأ العنف الذي يستهدف الأشخاص ذوي الميول الجنسية المثلية. وادعوا الشرطة إلى أن تحقق بشكل واف ومحايد في جميع حوادث العنف المدفوعة بالكراهية، بما في ذلك شرطة تساكاني التي تحقق في وفاة نوكسولو نوغوازا. وحضوا أيضاً على أن يضم كل مركز شرطة ضباطاً مدربين بشكل مناسب على التحقيق في الجرائم المدفوعة بالتحامل، بكفاءة وبطريقة لامنحازة. وابعثوا بمناشداتكم إلى:

General MV Phiyega, National Commissioner
South African Police Service
Private Bag X94, Pretoria 0001, South Africa

فاكس: 2616 393 12 27+

بريد إلكتروني: natcommasaps.org.za

طريقة المخاطبة: Dear General Phiyega

تجميع لصور من فعاليات ماراثون «كتابة الرسائل من أجل الحقوق» لسنة 2012، التي ساهم فيها ناشطون من 80 بلداً على نطاق العالم بأسره.

عندما يكون كل ما تحتاج هو رسالة

حطم الناشطون جميع الأرقام القياسية في ماراثون «أكتبوا من أجل الحقوق 2012» – حملتنا السنوية العالمية لكتابة الرسائل، حيث بعثوا بما يربو على 1.8 مليون مناشدة لحقوق الإنسان على نطاق العالم بأسره.

عيد الميلاد وقت صعب في العادة بالنسبة لروزا فرانكو. فكلما اقترب موسم الأعياد، تجتاحها ذكريات ما حدث لعائلتها في 2011، عندما عثر على ابنتها، ماريا إيسابيل، وقد فارقت الحياة، حيث ألقى قاتلوها بجثتها في أحد شوارع غواتيمالا سيتي.

فعلى الرغم من كل ما بذلته روزا من جهود لضمان إجراء تحقيق لائق – وفي وجه تهديدات لا تحصى – ظلت التقصيات بشأن الجريمة تراوح في مكانها. وأوجه القصور التي شابت طريقة جمع الأدلة لم تعن سوى أن يظل من اغتصبوا وقتلوا ماريا إيسابيل بوحشية طليقي السراح.

بينما كانت منظمة العفو الدولية بين العديد من المنظمات التي عملت مع روزا وعائلتها في مسعاهم لضمان تحقيق العدالة لماريا إيسابيل. فكانت قضيتها إحدى قضايا 12 شخصاً ناضل آلاف الناشطين من أجلهم عبر حملة لكتابة الرسائل، في سياق ماراثون المنظمة العالمي العاشر «أكتبوا من أجل الحقوق»، في ديسمبر/كانون الأول 2012. إذ طلبت الحملة من المشاركين أن يبعثوا برسائل تضامن إلى أقرباء ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وبأخرى إلى الحكومات لحضها على القيام بالإجراءات الواجبة.

تقول روزا: «كنت في البيت أقوم بإعداد شجرة عيد الميلاد وبتحضير الطعام. وسمعت أحدهم يقرع الجرس. كان ساعي البريد ومعه صندوق مليء بالرسائل. تلقيت سيلاً دافقاً من التضامن، وملأني ذلك بشعور عارم بالقوة».

وظلت الرسائل تتدفق.

تضيف روزا: «يغمرني أنا والعائلة شعور بالدهشة من أن هذا العدد الهائل من الأشخاص من شتى أنحاء العالم، معنيون بماريا إيسابيل، بينما لا يكاد أحد هنا يلتفت إلى النساء اللاتي يفارقن الحياة على أيدي الجناة». وتُعد روزا نفسها اليوم، لكي تتقدم بشهادتها أمام «المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان» حول مقتل ابنتها.

500 رسالة في اليوم

أليس بياليتسكي اعتاد على تلقي بعض الرسائل في زنزانته، في بيلاروس، ولكن في ديسمبر/كانون الأول 2012، حدث شيء لم يكن يتصوره.

يقول في بيان له نشره على الموقع الإلكتروني لمنظمته: «غرقت في سيل عارم من الرسائل والبطاقات البريدية، منها ما كان يهنئني، وبعضها كانت تحركات للتضامن معي... شعرت بامتنان شديد لجميع الأشخاص الذين كتبوا لي!... ... وفي كل [رسالة] كنت تستطيع أن ترى الشخصية الوطنية لمن أرسلها. ولكن ما جمعها كلها بصورة مشتركة – ذاك العطف الحاني».

أليس مدافع دائم عن حقوق الإنسان، ورئيس منظمة «مركز فياسنا لحقوق الإنسان». قبض عليه في 4 أغسطس/آب 2011، وسجن في 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 لأربع سنوات ونصف السنة، عقاباً له على عمله من أجل حقوق الإنسان في بيلاروس.

يقول: «هؤلاء الأشخاص لا يدعمونني أنا وحدي شخصياً، وإنما يعبرون عن احتجاجهم على الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان. ومن الواضح أنها رسالة بسيطة إلى جميع البيلاروسيين».

ماراثون عالمي

لقد تنامت حملة «أكتبوا من أجل الحقوق»، التي بدأت في 2001 بمجموعة صغيرة من الناشطين في بولندا، لتصبح مع الأيام حملة تشمل العالم بأسره. وقد شارك فيها أكثر من 80 بلداً في ديسمبر/كانون الأول الماضي.

في اليابان، احتشد الناس في وسط طوكيو لإضاءة ما يربو على 1000 قنديل تشع «كأضواء للأمل». وفي باراغواي، نظم الناشطون سباقاً للدراجات الهوائية، وقاموا بجمع التواقيع على عريضة لتقدم إلى السلطات وهم في طريق السباق. وفي كندا، اشتعل خامس أطول مبنى في العالم، «سي أن تاور»، بالأنوار في 10 ديسمبر/كانون الأول، اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

وفي بلدان مثل باكستان ونيجيريا، حيث تفتقر حقوق الإنسان والبيئة السياسية إلى الاستقرار على نحو خاص، حشد الناشطون تأييد الأهل والأصدقاء والزملاء وأفراد الجمهور، للكتابة من أجل حقوق أشخاص معرضين للخطر في شتى أنحاء العالم.

فعلى سبيل المثال، لم يستطع وسيم من باكستان الإعلان عن فعاليته في وسائل الإعلام والصحف، ولكن أثار مشاعره ما تلقاه من دعم قدمه له 20 شخصاً سمعوا عن الحملة عبر «الفيسبوك»، ولبوا دعوته إلى فعالية كتابة الرسائل.

تؤكد روزا فرانكو أن جميع الرسائل التي تلقتها من ناشطي منظمة العفو الدولية مدتها بالأمل والقوة كي تواصل الكفاح من أجل ماريا إيسابيل. وتضيف: «ما فكرت بعمله هو بناء جدارية حتى يرى كل شخص يأتي اليوم إلى بيتي تلك الرسائل على الجدران بجانب مدخل بيتي الأمامي».

وفي 9 يناير/كانون الثاني، أعربت نائبة رئيس غواتيمالا، روكسانا بالديتي، عن شكرها لجميع الأشخاص في شتى أنحاء العالم الذين أرسلوا ما يربو على 1,000 رسالة بشأن ماريا إيسابيل. كما تعهدت بأن «تحسن إلى حد كبير» ظروف الناس في غواتيمالا – وبخاصة النساء والفتيات.

وما من حاجة للقول إن كل هذا يثبت ببساطة أن لكتابة الرسائل حقاً قدرة حقيقية على تغيير العالم.

شاهد شريط فيديو حول الماراثون العاشر لكتابة الرسائل من أجل حقوق الإنسان على:
bit.ly/write-for-rights2012

تم إرسال 1,800,000 مناشدة

شكراً لكم

Design © Amnesty International

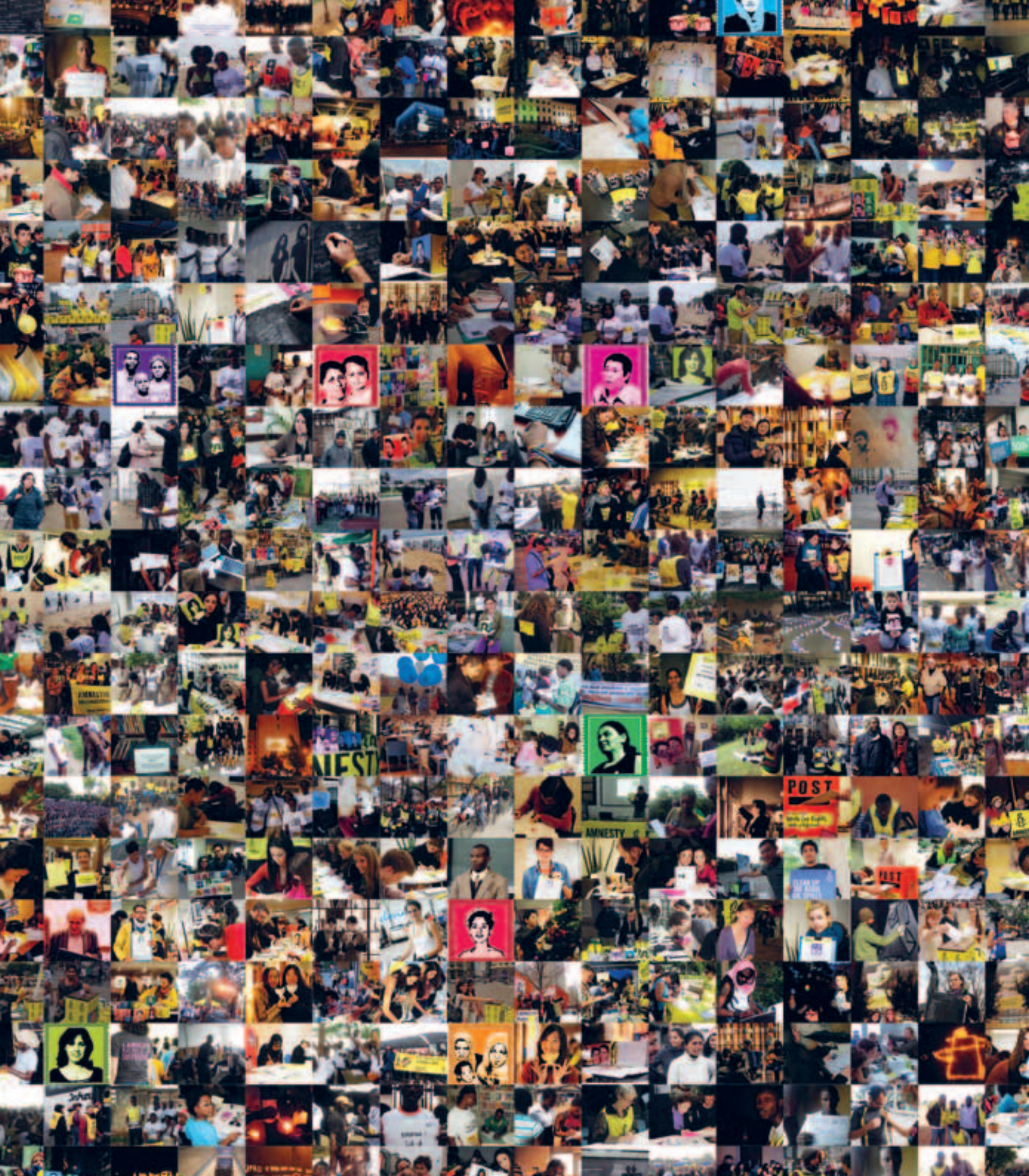
AMNESTY
POST
AMNESTY
POST

«من قال إن قتل الآلاف، في لحظة واحدة، أسوأ من قتل الآلاف، واحداً تلو الآخر، كل يوم؟»

أوسكار آرياس، الحائز على جائزة نوبل ورئيس كوستا ريكا السابق، الذي لعب دوراً مهماً في بدء أول محادثات بشأن «معاهدة تجارة الأسلحة». انظر الصفحة 4.

منظمة العفو الدولية